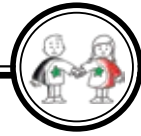


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطّدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

مرة أخرى.. حول الفقر والبطالة

إن الجواب على سؤال أين هي الجذور الحقيقية للفقر والبطالة، وما هي العلاقة بينهما، يسمح بمعالجة حقيقية للموضوع.. كما أن نظرة سريعة على الأرقام المعلنة حول حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع كل الالتباس الذي يحمله هذا المؤشر كونه لا يعبر عن حقيقة توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، بل يعبر عن وسطي تطور الدخل كمياً بالنسبة للفرد المجرد من السكان بغض النظر عن كونه كادحاً أو مالكا.. إن نظرة كهذه تؤكد أن الوضع حتى من هذه الزاوية، ليس في أحسن حال.

إذا أخذنا الأرقام الرسمية المعلنة للناتج المحلي الإجمالي المعلنة بالأسعار الثابتة، (أي محذوفة منها نسب التضخم)، وإذا قسمناها على عدد السكان الذين هم في تزايد مستمر، لتبين لنا أنها في ٢٠٠٩ ليست ١٢٢.٧٤٧ ل.س سنوياً (بالأسعار الجارية)، بل نحو ٧٠.٠٠٠ ل.س بالأسعار الثابتة على أساس سنة الأساس عام ٢٠٠٠، وإذا عدلنا نسب التضخم على أساسها الفعلي، الذي هو حسب التقديرات ضعف المعلن رسمياً، لوصلت حصة الفرد سنوياً إلى ٦٠.٠٠٠ ليرة سورية. وإذا أضفنا إلى ذلك تزايد عدم العدالة في التوزيع التي تتفاقم لعلنا حجم المشكلة التي نواجهها، والتي لا ينفع فيها تجميل الأرقام لأنها تخفي الحقيقة وتبعد الحل..

إذا، نحن أمام استنتاجين متناقضين جذرياً؛ إما أن دخل الفرد يتحسن، وهو بحال حصوله على ٦٠.٠٠٠ أو ٧٠.٠٠٠ سنوياً فهذا يعني أنه منذ عام ٢٠٠٠ تحسن بنسبة ١ أو ٢٪ سنوياً، وهو تحسن طفيف، أو أنه تراجع فعلياً إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم عدالة التوزيع المضطردة.

إذا في الحالتين هناك مشكلة يجب الاعتراف بها.. وجذورهما تكمن في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي ذي الطابع المشوه السائد في الاقتصاد السوري منذ عقود، والتي تفاقم مؤخرًا..

فالحياة تؤكد بالأرقام، وحين نتحدث بالأرقام، يحسم النقاش.. تؤكد أنه في ظل هذا النمط من التطور يستحيل:

- تحقيق أي نمو حقيقي متناسب مع ضرورات التطور، أي يستحيل نمو القوى المنتجة.

- يستحيل رفع مستوى حياة المنتجين الحقيقيين للثروات المادية، أي الأثرية الساحقة من الشعب بكادحيه من مختلف أنواعهم في الصناعة والزراعة وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود أو من ضعيفي الدخل.

- تستحيل إزالة التشوه في البنية الهيكلية للاقتصاد السوري بين الفروع الإنتاجية وغير الإنتاجية خاصة، هذا التشوه الذي تؤكد الأرقام الأخيرة تدمقه.

وهذا الاستنتاج منطقي وطبيعي، وهو في سياقه انعكاس لنمط التطور العالمي الحالي الذي استنفد نفسه، وانعكس ذلك بشكل واضح في الأزمة العالمية الحالية التي هي تعبير خالص عن استحالة النمو الحقيقي اليوم في ظل درجة التمرکز الذي وصل إليها الرأسمال في عالمنا المعاصر.

فبلادنا ما زالت جزءاً من السوق الرأسمالية العالمية، وهي تحمل في بنية اقتصادها جميع موصافات هذه السوق، إضافة إلى التشوهات التي تطفئ على أي بلد من بلدان العالم الثالث التي ابتليت تاريخياً بالاستعمارين القديم والجديد، اللذين حملا إليها هذه التشوهات.

إن المشكلة اليوم ليست في الفقر وحده وتعمقه واتساعه، وإنما في أنه أصبح عائقاً أمام النمو اللاحق الضروري للتطور. وهذا الفقر لكونه تعبيراً عن بنية معينة، فإنه مرتبط بالبطالة ارتباطاً عميقاً، عدا عن كون البطالة أحد دعائم الفقر.. فإنها تعبير عن ذلك التشوه في البنية الذي يمنح النمو بتوجيه الاستثمارات القليلة أصلاً نحو الفروع الأكثر ربحية والأقل إنتاجاً والأقل استيعاباً لليد العاملة.

لذلك، فإن محاربة الفقر والبطالة أمران مرتبطان ببعضهما البعض ولا يمكن فصلهما، وإضعاف حدود تأثير أحدهما يعني إضعاف الثاني، كما أن إزالة أحدهما يعني إزالة الثاني.

ولكن كل ذلك مستحيل التحقيق في ظل نمط اقتصاد السوق الرأسمالي، إن الحياة تؤكد اليوم أن المدخل لتحقيق النمو هو التبدل الجذري في نمط توزيع الثروة عبر انتزاع إمكانية الناهيين والفاستدين الكبار من استمرار نهبيهم وفسادهم، وصولاً إلى انتزاع ثرواتهم لتأمين اقتلاع إمكانية تأثيرهم على مراكز القرار الاقتصادي خاصة، والاستفادة من هذه الثروات في عملية التنمية.

إن أي وهم بإمكانية عقلنة تطور اقتصاد السوق الرأسمالي اليوم، وخاصة في ظل الأزمة العالمية، والتوتر الهائل في منطقتنا، إنما يعني إطالة عمر ذلك النمط الذي أثبت ضرره وعدم جدواه، بل وخطره على القضية الوطنية العامة في مواجهة المخططات الأمريكية-الصهيونية في منطقتنا.. وعلى كرامة الوطن والمواطن.

■ ■

..وما يزال معدل النمو في ارتفاع..

روسيف الشيوعية البرازيلية.. ومقولات «التاريخ»

◀ قاسيون

«حركة الانتخابات الآن»، وهي أكبر تجنيد مدني في التاريخ الحديث لبلادها، والتي أسهمت في نهاية المطاف بإعادة الديمقراطية إلى البرازيل في عام ١٩٨٦ تقلدت روسيف أول منصب عام لها؛ وزيرة الإدارة المالية في بلدية بورتو اليغري، وفي عام ١٩٩٣ أصبحت وزيرة الطاقة والاتصالات في ريو غران دوسول، فعملت على إنشاء ٩٨٤ كيلومتراً من الطرق في المنطقة، وتشبيد منشآت مائية وحرارية لتوليد الطاقة، إضافة إلى منشآت توليد الطاقة من الرياح

وفي عام ٢٠٠٥ اختارها الرئيس السابق لولا داسيلفا كرئيسة لموظفيه تشرف على عمل جميع الوزارات، وتعرزت إثر ذلك الشراكة بين لولا وروسيف بهدف استمرار التطوير في البرازيل.

قامت روسيف بإنجاز كبير خلال عملها كرئيسة موظفي الرئيس، فحولت البرازيل إلى دولة تحقق النمو وتوزع الدخل وتحارب الفوارق الاجتماعية ومن خلال هذا الأسلوب أصبحت قادرة على إحياء العمل الرسمي إلى أكثر من ١٤ مليون برازيلي، وتم انتشال ٢٤ مليوناً من مستوى الفقر، وانتقل ٣١ مليوناً إلى الشريحة الوسطى. كما ساهمت في تطوير إنتاج الدولة الصناعي، الكيماوي والمعدني والصناعات الدقيقة وصناعة السفن، وكان لها دور بارز في وضع مخططات العمل من أجل تشييد مرافق رياضية جديدة للبطولات المرتقبة في بلادها.

وسواء تابعت روسيف خط يسار الوسط الذي اتبعه سلفها اقتصادياً وسياسياً، أم انتهجت خطاً أكثر ثورية، فإن انتخاب البرازيليين لها بماضيهما الثوري المشرف لهو دالة أخرى على انقلاب معادلات ومقولات «نهاية التاريخ».

■ ■

مرة أخرى، تثبت شعوب أمريكا الوسطى واللاتينية أنها لا تنفك تسعى للخلاص كلياً من السياسات والأوهام والسطوة الرأسمالية ووحشيتها وتضليلها وأدوات قمعها ونهبها، فبعد كوبا وفنزويلا والإكوادور وبوليفيا وتشيلي التي حددت شعوبها خياراتها الاشتراكية، ها هو الشعب البرازيلي يلتحق بالركب عبر انتخاب نهاية تشرين الأول المنصرم، الثانية الشيوعية الماركسية ديلمان روسيف رئيسة للبرازيل لتكون بذلك أول سيدة برازيلية تنتخب لمنصب الرئاسة في أكبر بلد في أمريكا اللاتينية، وسادس امرأة تتولى هذا المنصب في القارة

وبمجرد إعلان النتائج الانتخابية سارعت رئيسة البرازيل السادسة والثلاثون للتعهد بمواصلة خطوات سلفها لويس لولا داسيلفا في مكافحة الفقر وتحقيق المساواة والعمل لكل فئات الشعب مؤكدة: «إن مهمتي هي اجتثاث الفقر».

وروسيف هي مناضلة شيوعية انضمت إلى الثوار اليساريين في العام ١٩٦٩، وحملت السلاح لسنوات طويلة إبان الحكم الديكتاتوري في البرازيل خلال من ١٩٦٤-١٩٨٥ من القرن العشرين، متخذة العديد من الأسماء الحركية لتجنب الاعتقال، ومع ذلك فقد تم اعتقالها في ١٩٧٠ وتعرضت لصلف التعذيب الوحشي عقاباً على انخراطها في العمل الثوري ضد الأنظمة العسكرية الديكتاتورية

بعد الإفراج عنها عملت روسيف مع زوجها كارلوس، على تشكيل حزب العمال الديمقراطي، وخاضت نضالاً سياسياً متواصلاً ضد القمع والفقر، ومن أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولعبت دوراً حاسماً في

◀ مطار العاصمة على طريق الرخصة.. شراكة بين قطاعين أم مخالفة للدستور؟... 6

◀ الأسعار الثابتة وحدها تعكس النمو..

انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية إلى 50%... 7

البيروني لا تعالج الجزاويين «الأجانب»



ما تزال إدارة مشفى البيروني مصرة على عدم قبول معالجة أي مريض سوري أباً عن جد، من «أجانب» محافظة الحسكة حتى لو سقط مغشياً عليه عند أبوابها.. متجاهلة بذلك بنود المرسوم التشريعي رقم ٧٤ لعام ١٩٧٤، التي ينص صراحة في المادة الأولى منه على: «يعفى المصابون أو المشتبه بإصابتهم بأورام خبيثة من المواطنين العرب السوريين، ومن هم في حكمهم، من أجور معالجتهم في مؤسسات الدولة المختصة بهذه المعالجة، ويشمل الإعفاء نفقات كافة الأعمال الطبية التي تتطلبها معالجتهم من أعمال شعاعية ومخبرية ومداواة وإقامة وغيرها...».

فما حجة الإدارة التي يثبت يومياً أن الفساد ينخرها؟ ولماذا لا تمتثل للقوانين والتشريعات التي تضمن لكل السوريين، حتى لو جردوا من الجنسية، حق التداوي المجاني في المشافي العامة؟ وهل صحيح أن «من في حكمهم» لا تشمل هؤلاء؟

إن من الواجب الوطني، عدا عن الجانب الإنساني، عدم التعامل مع هؤلاء المواطنين المتجذرين في وطنهم والمنتمين له قلباً وقالباً، بهذه الصورة البشعة، الخالية من كل احترام أو تقدير لمشاعرهم ووطنيتهم وإنسانياتهم.. فآية ذريعة أو حجة يمكن قبولها من جهة صحية ترى مريضاً من أبناء بلدها يتلوى أمام أعينها وهي واقفة تتفرج عليه؟

■ ■

بهراتة

كي يكون الصوت النقابي مسموعاً!!

◀ عادل ياسين

بعد فترة طويلة مما يمكن تسميته بالحرب الباردة، ظهر في الآونة الأخيرة الخلاف واسعاً بين كوادر الحركة النقابية وممثلي الحكومة، وفي كل شيء.. هذا ما تبينه مجريات اللقاء الذي جرى مع الحكومة في الاجتماع الثامن لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، ولكن الملاحظ من تجربة اجتماعات كهذه أنها تأتي لذر الرماد في العيون، أو لتسويق برنامج الحكومة المتعارض تماماً مع ما تطرحه الكوادر النقابية وقيادة الاتحاد، وهذا يبدو واضحاً من خلال التقرير الاقتصادي الناقد للنهج الحكومي الاقتصادي، ومنعكسات هذا النهج على مستوى معيشة الطبقة العاملة وجميع ذوي الدخل المحدود، من حيث الأجور ومن حيث واقع القطاع العام الذي يترنح تحت ضربات الحكومة الموجهة، حيث تحاول الحركة النقابية الدفاع المستमित عنه ضمن إمكانياتها المتاحة، ووفقاً للشروط التي تعمل بها الحركة النقابية، والتي تمنعها – حتى الآن- من اتخاذ القرارات اللازمة دفاعاً عن القطاع العام وحقوق الطبقة العاملة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة تعمل بكامل حريتها وليست مقيدة بشروط من أجل تنفيذ برنامجها (الإصلاحي) اقتصادياً واجتماعياً، بل هي مدعومة بقراراتها وخططها من جانب الـ٢٠٪ الذين يهبون الـ ٨٠٪ من الشعب السوري، وهذا واضح من حالات الاغتناء السريع والفاحش التي حدثت في سورية مؤخراً على حساب الملايين من المواطنين الذين يعانون من الجوع والفقر والقهر بسبب ما وصلت إليه أوضاعهم المعيشية، فالأرقام تؤكد ما نشير إليه من حيث اتساع جيش العاطلين عن العمل، وضعف الأجور وعدم تناسبها مع الأسعار التي ترتفع مع كل مطلع شمس، فالطبيعي إزاء هذا الوضع المتزدي أن تكون كوادر الحركة النقابية على تعارض واضح مع نهج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي، ولعل ذلك كان واضحاً في العديد من المداخلات التي أقيمت في الاجتماع بغياب الحكومة (والتي نشرت «قاسيون» معظمها)، بينما ما يجري الحديث حوله بحضور الحكومة يكون كلاماً مخففاً ومنققي أيضاً، وهذا انقاص من حقوق أعضاء المجلس الذين من المفترض أن يقوموا بالرد بجرأة على ما يقوله الوزراء مباشرة، أي من المفترض أن يشكل وجود الحكومة فرصة سانحة لكي تواجه بما تقوم به من إجراءات وتوجهات أوصلت الطبقة العاملة إلى ما وصلت إليه الآن. ونرى أنه من السائد في هذه الاجتماعات أن الحكومة، من خلال وزرائها، تقوم باستعراض القدرات الكلامية والتظهيرية لجهاذبها، والوقت يكون ملكاً حصرياً لهم لكي يقولوا ما يشاؤون. ولكن بالمقابل فإن الوقت محدود للكوادر النقابية حرصاً على وقت الوزراء الثمين، والذي يجب ألا يُهدر بالمداخلات النقابية، فالتقاييون يُطلبُ منهم تقديم ملاحظاتهم ورفعها بمذكرة إلى الحكومة تمهيداً لاجتماعات مستقبلية بين قيادة الفريقين، وعندها تسوى الأمور على طريقة الاجتماع الذي تم بين النقابات والحكومة لحل قضية العمال المؤقتين الذين يتعرضون الآن لأوسع عملية تسريح لمخالفتهم شروط التعيين ومخالفتهم قرارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، علماً أنهم على رأس عملهم منذ سنوات طويلة!!

إن الحركة النقابية تمر الآن باستعصاء حقيقي، يجعلها غير قادرة على مواجهة ما يجري، فهي لا تستطيع غض الطرف عما تقوم به الحكومة تجاه معيشة الطبقة العاملة والقطاع العام، وفي الوقت ذاته هي غير قادرة على جذب الطبقة العاملة إلى جانبها من حيث تعبتّها وتعزيز الثقة بينهما، وشدها إلى برنامج يؤمن للحركة النقابية موقفاً متميزاً في ميزان القوى السائد الآن، والمختل لمصلحة الأغنياء وحلفائهم الحكوميين.

إن الحركة النقابية مطالبةٌ اليوم بأن تتجاوز ذاك الاستعصاء في أدواتها وشروط نضالها وقدرتها على اتخاذ القرار المستقل دون تدخل من أية جهة كانت، وبهذا فقط تؤمن الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية لنفسها موقفاً فاعلاً في الخارطة السياسية والاجتماعية، وعندها فقط يكون صوتها مسموعاً بقوة.

■ ■

شؤون نقابية

اعتصام لعمال شركة محروقات أمام مجلس الوزراء



نفّذ عشرات العمال المؤقتين المسرحين من عملهم في شركة محروقات بانياس اعتصاماً أمام مبنى مجلس الوزراء يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١١/٢، رافعين مطلبهم العادل بالعودة إلى عملهم.. ولم يفكوا الاعتصام إلا بعد أن قام مكتب الرئاسة بمفاوضة ممثليهم ومنحهم وعداً بتنفيذ مطلبهم الوحيد وهو إعادتهم إلى عملهم..

يذكر أن قضية عمال شركة محروقات المسرحين ما تزال مستمرة منذ أكثر من خمسة أشهر، علماً أنه تم تشغيلهم في شركة محروقات بانياس قرابة /١٠/ سنوات متواصلة دون انقطاع، قبل أن يتم التخلي عنهم دون مبررات منطقية، واستبدالهم بعمال أقل كفاءة وخبرة.. وقد تقدم العمال بأكثر من شكوى إلى اتحاد نقابات العمال ومجلس الشعب ورئاسة الحكومة، لكن دون جدوى، ولم يحصلوا إلا على الوعود المراوغة.. كما قامت الصحافة، وفي مقدمتها صحيفة قاسيون بعرض مشكلتهم أكثر من مرة، لكن أولى الأمر تغافلوا عن القضية ولم يعطوها اهتماماً .. وأخيراً، رفع العمال كتاباً إلى رئاسة الجمهورية أكدوا فيه ما يلي:

«نحن العمال المؤقتين المسرحين من عملنا في شركة محروقات بانياس، نبين لسيادتكم أنه في هذا الوقت الحاضر من قساوة المعيشة وغلاء الأسعار تم تسريحنا من عملنا دون وجه حق، ولم تجد استغاثاتنا وشكاوينا، فلا الحكومة أنصفتنا ولا اتحاد العمال ولا مجلس الشعب، فألى أين نذهب؟ إلى مجلس الأمن الدولي، أم إلى منظمة حقوق الإنسان؟ وهل أصبح قانون الغاب سائداً على الطبقة الفقيرة

وخصوصاً عن رئيس المرآب الذي كان يسرق البنزين ويحرر فواتير وطلبات الإصلاح الوهمية.

٥ - تقدم عدد من السائقين بالشكاوى لدى المدير الإداري م.ح، ومنهم السائقان رياض أبو ديل ومحمد عقيل، فكانت النتيجة أنه قال لرئيس المرآب:«انتبه لديك سائقين لسانهم طويل»، بالإضافة إلى الشكاوى المتعددة إلى مدير المشفى من جانب شخصيات مهمة، وكلها كانت دون جدوى.

٦ - تقدمت مع اثنين من زملائي السائقين بشكوى إلى رئاسة مجلس الوزراء لعل الأمور تُعالج، ولكنها لم تعط نتيجة، وقد علمت بها إدارة المشفى ورئيس المرآب فقررا الانتقام.

٧ - عاقبني رئيس المرآب بالتعاون مع الإدارة، بثلاث عقوبات تمهيداً لفصلي، وأنا على استعداد لإثبات بطلانها، وقد سأله أحد السائقين (رياض أبو ديل) عن سبب فصلي، فقال له حرفياً: إن باسل صقر كبر رأسه ويدأ يحضر لنا ويهددنا بإيصال الأمور إلى القصر، وها قد فصلناه.

٨ - ما يحز في نفسي هو أن يكون الفاسد معزراً مكرماً على رأس عمله، ومن رفض أن يكون فاسداً يصبح بلا عمل.. فأرجو مساعدتي كي أعود إلى وظيفتي، وقد فقدت فرصتي بالتوظيف..ولكم جزيل الشكر والتقدير.

■ **العامل باسل غدير صقر**

احتيا ل أم ابتزاز؟!



دفع /٣٠٠/ ل س عند استلام دفتره مقابل تسلمه الدفتر، بحجة أنه عمل على تسريع واستحضار الأضيابر

من المؤسسة العامة للإسكان بعدرا، بالإضافة إلى المصاريف التي صرفها ذهاباً وإياباً، علماً، وهذا لا يخفى على أحد، فإن الدفاتر توزع بشكل مجاني. والسؤال الموجه إلى اتحاد العمال، واتحاد عمال دمشق بشكل خاص هو: هل يحق لهذا العامل النقابي جمع هذا المبلغ من العمال مستغلاً طبيبتهم وجهلهم بتفاصيل الموضوع؟

إن الخطأ الذي مازال يرتكبه هذا النقابي دون أية محاسبة هو ترويجه صباح ومساء لبيع مخصصات العمال من السكن لأطراف من خارج العمل في مقر اللجنة النقابية بعد إحضار العمال وإقناعهم بالبيع، لاعباً بذلك دور السمسار العقاري من أجل حصوله على نصيبه من عملية البيع والشراء، وكأن مقر اللجنة مكتب عقاري.

■ ■

٢ - لماذا يتم في هذا البلد الكيل بمكيالين،

فعندما تم فصلنا عن العمل تم فصل عمال شركة الاتصالات وعمال مرفأ طرطوس وعمال حلج الأقطان وعمال التبغ.. ليتبين لنا لاحقاً أن عمال شركة الاتصالات تم إعادتهم إلى العمل في نهاية شهر أيلول، كما تم إعادة عمال مرفأ طرطوس وعمال حلج الأقطان وعمال شركة التبغ إلى أعمالهم، فهل عمال شركة محروقات دون سواهم هم من يشكلون عبأ على ميزانية الدولة وعلى اقتصاد البلد، أم أننا لسنا سوريين ولنا حقوق؟؟

كما نود أن ننوه أنه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧ تم حدوث حريق كبير وهائل في وحدة تعبئة أسطوانات الغاز في حلب من قبل العمال الجدد الذين لا يملكون الخبرة ولا المهارة، وقد كلف الحريق وزارة النفط خسائر تقدر بمليون ومائتي ألف يورو، ناهيك عن الإصابات في العمل.. فهل هذا ما يريده المسؤولون؟

ألا يوجد من ينصفنا في هذا البلد؟؟ إن قاسيون تضم صوتها إلى صوت العمال، وتطالب جميع الجهات ذات الصلة بإعادتهم إلى عملهم بأسرع وقت ممكن، وخاصة رئاسة مجلس الوزراء التي قطعت وعداً للعمال للمعتصمين بذلك.

■ ■

دور لجان البيع والشراء في تخريب القطاع العام الصناعي



إصلاح القطاع العام الصناعي كان ومايزال أحد القضايا المهمة العالقة بين الشركات العاملة في هذا القطاع، ورؤية وزارة الصناعة بتطويرها أو إغلاقها خلال السنوات العشر الأخيرة، وعلى الرغم من وجود عوامل عديدة ساعدت في خروج وإطلاق الكثير من الحلول لإنقاذ هذه الشركات من مأزقها، فإن الأمور مازالت دون المأمول، ومن القضايا التي لم تأخذ حقها في الاهتمام والبحث هو دور لجان الشراء والبيع في تخريب هذا القطاع الحيوي. وكمثال بسيط على وضع هذه الشركات من هذه الناحية، سنسلط الضوء على حالة واحدة على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما جرى في شركة «وسيم» للألبسة الجاهزة عند توقيعها عقد توريد لشراء لصافة من مادة الاتيكيت ذات الترفيم الحراري قدرت بنحو /٥٠/ مليون لصافة، عن طريق المدير التجاري في الشركة ومدير الإنتاج.

فمن أهم شروط المطلوبة للصافة أن تلصق بشكل جيد ومحكم على جميع أنواع الأقمشة، وأن تعمل بشكل متكامل ومتناسق على الآلة المخصصة لهذه العملية.. وبناء على عقد الشراء، وبعد أخذ ورد، تم تخفيض الكمية إلى /٢٧,٥/ مليون لصافة في ٢٠١٠/٦/١، وتم تنظيم محضر لمطابقة المادة الموردة للمواصفات المطلوبة، واقرحت لجنة الشراء استلام المادة ودفع ثمنها كاملاً للمورد دون أي نقصان. لكن أثناء التشغيل تبين لصالة القص في الشركة أن المادة الموردة غير مطابقة للمواصفات، وتعاني الكثير من العيوب.

ولللتأكيد على عدم مسؤوليتهم، رفع عمال الصالة مذكرة تحت رقم /١٢٧٣/ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ أوضحوا فيها أن اللصافة سيئة وطرية ولا تلصق، وغير قابلة للطباعة عليها بسبب لمعانها الشديد. كما رفع عمال ورشة الخياطة مذكرة بالموضوع نفسه، وقام المدير الفني ودائرة الصيانة بتوجيه كتاب بالتاريخ نفسه يوضحون فيه عدم صلاحية اتيكيت الترفيم الجديد المخالف للمواصفات، واختلافه الجذري عن الاتيكيت الموجود في الشركة من حيث الملمس والقساوة، مما يؤدي إلى تجميع الكركر. كما قدمت لجنة الرقابة الداخلية في الشركة مذكرة تحت رقم /١٦٦١/ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ بينت فيها عدم الصلاحية، وبناء على هذه المذكرة تم استدعاء المورد بعد أن قدرت نسبة الهدر بأكثر من ٢٠٪، لكن لأسباب ليست خافية على أحد، وبعد لقاء بين المدير العام والمورد بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩، نظم محضر، وتم تقدير نسبة الهدر بأقل من ١١٪، ووقعت لجنة الاستلام والفنيين على المحضر بضغط وترغيب وترهيب من الإدارة، التي هددت لجنة الاستلام بإغفائها من مهامها أو نقلها أو إنهاء عقود كل من لهم صلة بهم، علماً أن أكثر الذين وقعوا المحضر تحت الضغط طالبوا بإعادة المادة إلى المورد . وهنا لابد من طرح مجموعة من الأسئلة ليس دفاعاً عن أحد إنما دفاعاً عن شركات القطاع العام، وهي: كيف تطلب كمية كبيرة من هذه المادة تكفي لمدة سبع سنوات في حين أن قوة اللصافة تنصف سنة بعد سنة؟ لماذا وكيف تم تخفيض نسبة الهدر من ٣٠٪ إلى ١١٪ بما يشكل مخالفة لتوجيهات الجهاز المركزي الذي رفض المادة؟ وما المعيار الذي تم اعتماده في التخفيض؟ ولماذا دفعت اللجنة كامل استحقاقات المورد قبل التجرب النهائي للمادة؟ إن كل هذه الأسئلة تؤكد أن العمال في مختلف الشركات لم يكن لهم أي دور في تخريب هذا القطاع، وإنما الفاسدون هم الذين كان لهم اليد الطولى في تخسيره وتدميره حتى وصل إلى ما هو عليه، وهذه القضية نضعها برسم نقابة عمال الصناعات النسيجية التي لا بد أن تتحرك سريعاً قبل أن تصل الشركة لحالة لا يمتناها أحد، وتكريم العمال بدلاً من تهديدهم.

■ ■

هل تبقى المستنقعات المائية أهم معالم دمشق وضواحيها في الألفية الثالثة؟



بالرغم مما يحمله الشتاء من خير للأرض والإنسان ولتختلف أشكال الحياة على هذا الكوكب، إلا أن هذا الفصل تحول في مدينة دمشق طوال السنوات السابقة من نعمة إلى نقمة، تطال ساكني هذه المدينة وزوارها، ومع ذلك لا يزال مسؤولو المدينة يتحدثون عن منجزاتهم التي تم تنفيذها على الورق فقط، فيؤكدون اتخاذهم لجميع الإجراءات الضرورية لاستقبال فصل الشتاء دون خجل أو حياء، من الكوارث أو الفيضانات القادمة..

الصرف الصحي في سباتٍ

يثبت المشهد الواقعي الشتوي لشبكة الصرف المصممة بأساليب تقليدية وبيدائية، أنها عاجزة عن تحمل الضغط الهائل عليها، نتيجة التضخم السكاني والتمدد الكبير التي تشهده مدينة دمشق.

فكيف لهذه الشبكة أن تتحمل ضغط هطول كميات معقولة من الأمطار كما حدث في الشتاء المنصرم؟ فرغم تأكيد هيئة الأرصاد الجوية أن كمية الأمطار الهاطلة في العام الماضي كانت دون معدلها بدت شبكة الصرف الصحي عاجزة عن احتواء هذه الأمطار، فحدثت فيضانات في أكثر الأحياء.. فكيف سيكون الحال لو ازدادت كميات الأمطار في هذا العام عن معدلها؟. ومع ذلك يمكن القول إن مشكلات الصرف الصحي في مدينة دمشق ليست مستعصية.. لكن ليس هناك من يريد حلها، فبمجرد أن يتم الإعلان عن مناقصة لتمديد أو صيانة شبكة الصرف الصحي يتهافت عليها عدد هائل من المتعهدين الشاملين الذين يرون في مثل هذه المناقصات فرصة لجني المال بأقل نفقات ممكنة حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة، وعندما ترسو المناقصة على أحدهم، وهم غير متخصصين عموماً، يبدأ على الفور بعمليات الحفر والتمديد دون مراعاة للدراسة والمواصفات، معتمداً شعار (احفر، ركب، اطمر) استغلالاً للوقت، حتى يحصل على المكافأة المنصوص عليها في العقد في حال سلم المشروع قبل الموعد المتفق عليه، وهو بذلك غير معني بما إذا كانت شبكة الصرف الصحي ستقوم بأداء مهامها على أكمل وجه أم لا، خصوصاً وأن لجان الإشراف والاستلام مضمون صمتها .

وخير دليل على ذلك أغطية المجاري الدائرية والتي لا تحتوي على أي فتحات تسمح للماء بالنفاذ منها إلى داخل المجرور، إضافة إلى ارتفاع هذه الأغطية عن سطح الأرض في معظمها

بمعدل ٣/ ٥٠ سم والتي من المفروض أن تكون دون سطح الأرض حتى تتحدر المياه والسيول إليها بسهولة ولا تتجمع حولها أو تتخطاها ، وحتى لا تتشكل المستنقعات. إضافة إلى ذلك، يتم استخدام قساطل أسطوانية الشكل بقطر ٥٠/ سم في الشبكات الفرعية، التي تعجز عن تحمل الضغط، وسرعان ما تتعرض للانسداد ..

ضواحي دمشق أكبر المتضررين

رغم المعاناة الكبيرة التي تعاني منها مدينة دمشق في فصل الشتاء، من غرق الساحات والشوارع والأزقة والأنفاق، إلا أنها لا تشكل شيئاً أمام ما يعانيه سكان الضواحي المحيطة بالعاصمة، حيث يصل إهمال المسؤولين الخدميين لذروته، تاركين هذه الضواحي تعاني ضعفاً شديداً في شبكات الصرف الصحي، خصوصاً وأنها منفذة أساساً بشكل سيئ، إلى درجة باتت فيها أغطية المجاري للزينة فقط لأن معظمها غير صالح للاستخدام بسبب تراكم الأوساخ والرمال فيها حتى فوهاها كونها لا تجد من يقوم بتنظيفها أو فحصها للوقوف على مدى صلاحيتها إلا بعد تفاقم المشكلة .. وبعد شكاوى الأهالي للمجالس البلدية التابعة لها ..

وهذه هي الحال في مخيم الوافدين على سبيل المثال وهي أول ما يصادفه زائر المدينة القادم من الشمال أو من الشرق.. فل هذه

برسم وزارة التربية.. متى تعود معلمات الصف «الملتزمات» إلى ألهن؟!

وردت إلى «قاسيون» شكوى من أهالي بعض المعلمات خريجات كلية التربية اللواتي خدمن سنتين أو أكثر كمعلمات صف من الفئة الأولى في محافظات مغايرة لمحافظة سكنهن بعد تخرجن في كليات التربية في الجامعات السورية بموجب الكتاب رقم ٥٤٣/٢١٩ – (٦/٤) بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١ الذي ألزمهن بتعهد التدريس في محافظة مغايرة لسنتين أوخمسة فصول تدريسية قبل إعادة نقلهن وتعيينهن في محافظات إقامتهن. ومن المعروف أن تعيين هؤلاء المعلمات جاء نتيجةً لمسابقات مغايرة لتلك التي عين على أساسها المدرسون (خريجو الجامعات من الأقسام غير التربية)، والذين تم تعيينهم بموجبها في محافظات مختلفة عن مكان إقامتهم أيضاً ولكن بتعهد خمس سنوات.

وأشارت الشكوى إلى أن تعيين خريجات كليات

التربية كمعلمات صف جاء على أساس التزامهن فترة لا تدوم أكثر من سنتين، ولكن قد مضى الآن على التعيين عامان ولم يتم نقل المعينات اللواتي باشرن في عامهن الثالث من الخدمة في المناطق والمحافظات البعيدة عن سكنهن، علماً أن كل البنات اللواتي درسن هذا الفرع كان ألهن التعيين في محافظاتهن.

وكان معنيون في وزارة التربية قد صرحوا في أكثر من مرة أن مدة الإلزام هي فقط سنتان على الأكثر أو خمسة فصول دراسية.. ولكن الشكوى أشارت إلى أنه وحتى الآن لم يظهر أي شيء حول عملية النقل إلى محافظات الإقامة، علماً أن المعلمات المعينات يعيشن معاناة حقيقية فيما يخص صعوبة تأمين السكن اللائق والمقبول حيث إن السكن باهظ الأجر في معظم المحافظات، كما يعانيين عدم القدرة على تأمين حاجتهن من

مادة المازوت خلال الشتاء القاسي، وعدم القدرة على التجول في الأسواق الشعبية لتأمين المواد الغذائية بشكل لائق بسبب الاختلاف الشاسع في العادات والتقاليد الاجتماعية بين مراكز المدن التي كانوا يعيشن فيها وبين الأرياف التي يؤدون فيها خدمتهن الإلزامية كمعلمات صف، وتوازي ذلك مع ضيق شبكة الخدمات الاجتماعية المقدمة في الأرياف وهو ما يعانيه أيضاً السكان الأصليون، ويزيد السفر المتواصل من مكان الخدمة إلى مكان الإقامة مشكلات المعلمات المعينات سواء لجهة أجور السفر المرتفعة أو لجهة المشقة وهدر الوقت، وفي الجهة المقابلة يتكبد أهالي المعلمات هؤلاء مصاريف إضافية فوق الراتب الذي تحصله معلمة الصف، وذلك لأن الراتب لا يكفي لسد الحاجات في ظل غلاء المعيشة المستمر.

إن استمرار إلزام معلمات الصف المعينات مدةً

أطول، دون الإشارة إلى السقف الزمني أو التزام الوزارة به بشكل واضح سيزيد من أعباء هؤلاء المعلمات بكل تأكيد، وقد ينعكس سلباً على أدائهن التدريسي كذلك، وعلى اعتبار أن أجور المعلمات المعينات لا تكفي لتأمين الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية، فإن وزارة التربية عبر تأخيرها لقرار نقلهن إلى محافظات إقامتهن سيكون ذا ضرر كبير على مستقبل هؤلاء المعلمات المهني والاجتماعي في الوقت نفسه، وقد يتسبب هذا الأمر بمشكلات ليست حقول التعليم بحاجة إليها ومنها كاضعف الإيمان أن تعقد بعض المعلمات العزم على الخروج من دائرة التدريس علماً أن أموالاً طائلة أنفقت لإعدادهن وتأهيلهن، وفي هذا هدر للمال والجهد الكبيرين اللذين بذلا على مدى سنوات طويلة.

فمتى يتم نقل معلمات الصف إلى محافظات إقامتهن يا وزارة التربية؟

■ ■

فلتان حاد يصيب جميع الأسواق السورية



مثل هذا الحد وتقف الدولة متفرجة دون حراك! فالأسعار تحلق عالياً ولا يوجد ضابط لها ولا رادع لجشع التجار، فكيف إذا نقصر أن سعر كغ البندورة ٥٠ ل.س والخيار ٣٥ ل.س، البطاطا ٣٥ ل.س، التفاح ٥٠ ل.س، البرتقال ٢٥ ل.س، والموز ٦٠ ل.س، أما بالنسبة للمواد الغذائية الضرورية السكر ٥٠ ل.س، الرز ٦٠ ل.س، العدس ١٠٠ ل.س، البرغل ٥٠ ل.س، أما المنظفات فعبوة سائل الجلي ٣٥ ل.س عبوة سائل الفسيل ٦٠ ل.س، واللحم له قصة أخرى

بلاستيكية فوق أحذيتنا في فصل الشتاء حتى نستطيع عبور الشوارع إلى موقف المكروباس بسبب وضع شوارعنا المزري، والتي تعتبر معبدة بالاسم ومزودة بشبكة صرف صحية منتهية الصلاحية».

ويسأل مواطن آخر (س.ا) عن سبب تجاهل المسؤولين لمعاناة المخيم ومعظم المناطق المجاورة له كمنطقة دوما وحريستا وغيرها .. التي تعاني الكثير في فصل الشتاء، مما يؤكد أن هذه المشكلة ليست حكرأ على مدينة دمشق وحدها ، بل هي مشكلة عامة تعاني منها معظم المدن والأرياف في بلدنا .

الحلول كثيرة ولكن لا حياة لمن تنادي

إن مشكلات الصرف الصحي لا تعتبر من المشكلات المعقدة التي لا حل لها، بل إن الحل سهل، وهو متوفر بيد المسؤولين بمجرد الاهتمام والالتزام بالقواعد والمعايير الفنية والعملية عند تنفيذ أي مشروع، ومحاسبة كل متعهد لا يحترم عمله ولا يلتزم بتنفيذه وفق المعايير الفنية، ومساءلة كل من يتواطأ مع هؤلاء المتعهدين في الجهات الرسمية من مهندسين ومشرفين على تنفيذ مشاريع الصرف الصحي غير المطابقة للمواصفات الفنية.

كما أنه من الممكن استغلال الكميات الهائلة من الأمطار وتخزينها في خزانات اصطناعية تحت الأرض عبر ربط معظم مناطق المدينة بشبكة صرف صحي خاصة لتجميع مياه الأمطار مستقلة عن شبكات الصرف الصحي الخاصة بالاستخدام البشري، حتى يمكن تجميع مياه الأمطار دون أن تختلط بمياه الصرف الصحي لئلا تصبح غير صالحة للاستخدام، فلا يمكن تكريرها والاستفادة منها .

بهذه الطريقة يمكن الاستفادة من مياه الأمطار بشكل فعال وتخزينها للاستفادة منها في فصل الصيف، لتقليل الضغط على الموارد المائية الطبيعية المهددة بالجفاف، خصوصاً أن بلدنا من البلدان التي بدأت تعاني من مشكلة التصحر والجفاف. وأخيراً، هل فكر أحد مسؤولينا يوماً بالسير ولو مرة واحدة في شوارع المدينة بعد هطول المطر دون سيارته المكيفة، ليعاني، ويعاين بنفسه وضع شوارع وشبكات الصرف الصحي والاطلاع على التجاوزات المرتكبة في التنفيذ والصيانة؟ وهل جربوا السير في الشوارع برفقة السيول والمستنقعات؟.

متى ستحصل معظم شوارع البلد على اهتمام مماثل لما تحظى به الشوارع التي تقوم على جوانبها قصور المسؤولين؟.

■ **ماهر عدنان فرج**

إلى مشفى الكلية بدمشق: بين الحق والحقيقة.. لا تضيع الحقوق!

بداية لا بد من التنويه والتأكيد في الوقت ذاته، إننا عندما نسلط الضوء على أي موضوع، أو نتناول أي مكن من مكامن الفساد المنتشرة على طول البلاد وعرضها، أو في أية مؤسسة حكومية، لا ننوي مآرب شخصية، وليس لنا أية غاية في الإساءة لشخصية بحد ذاتها، أو التجريح والتشهير بأحد، أو الوقوف إلى جانب أحد ضد الآخر، لأن هدف الإعلام هو تسليط الضوء على الخطأ الذي من المفترض إصلاحه من الإدارة والحكومة معاً، والجريدة منذ صدورها وحتى اللحظة أخذت على عاتقها هذا المنحى وهذا الطريق الذي فيه الكثير من الصعوبات والمشاكل من أجل مكافحة الفساد والحد منه أينما وجد .

وهنا لا بد من التذكير أننا عندما ننشر أي شيء فيه التباس، نتقبل النقد والرد بكل رحابة صدر من أصحاب الشأن، ولهذا السبب كان من الأجدي بإدارة مشفى الكلية أن تراسل الجريدة وترد على ما تم تناوله وما يتم الإشارة إليه من خلل ومخالفات ترتكب باسم الإدارة أو بعض من هم محسوب عليها، وللتأكيد أكثر فإننا نبشر بان الأشخاص الذين تمت الإشارة إلى ما يعانيونه من ممارسات لم يكونوا يعلم ما يكتب في هذا الموضوع وما سوف سيكتب عنه لاحقاً في هذا المجال.

أما بخصوص التعليقات والتصريحات التي أطلقها البعض بحق الجريدة وتسربت بعضها إلينا فهي أقل ما يقال عنها أنها غير مسؤولة، وما قيل ليس إلا محاولة لتقزيم الموضوع، والهروب من إيجاد الحلول للمشاكل التي رصدناها في مقالاتنا، والا ما معنى بقاء معظم المشاكل العالقة على ما هي عليه، والسير بتوجهات تضيع فيها الحقوق بين الحق والحقيقة.

■ غ. ق

مطببات

أحد ما...؟

أحد ما يحاول النيل من ألمانا، أحد ما يسخر من قهرنا، ومن باب التخفيف وعدم تهويل ما يجري هناك من (يجاكرونا). هيفاء وهبي ضيفة شرف مهرجان دمشق السينمائي، والذي صار كرنفالا سنوياً بفضل جهود مدير مؤسسة السينما، وهو ما يعتبره إنجازاً يحسب للمؤسسة التي تشارك في هذه التظاهرة بفيلمين سوريين فقط وهذا ما اعتدناه منذ أن ماتت السينما هنا .

البندورة تم تصديرها، ولم يكن المرض السبب في ارتفاع أسعارها، واختفائها من السوق السورية، ورفع مقامها إلى مقام الخضار النبيلة التي لا تستحقها بطولنا. الحكومة بالمقابل تعترفت بذلك، وتحمل المسؤولية للنائب الاقتصادي وليس لوزارة الاقتصاد، والسبب أنهم أرادوا أن يدللوا بعض التجار، والاهتمام بالتصدير على حساب السوق المحلية.

رئيس الحكومة يوعز بتوفير الخضار والفواكه قبل تصديرها، وأن لا يأتي التصدير قبل حاجات الناس، بالمقابل تبقى أسعار بقية السلع مرتفعة وتجاوزت حدود الفضيحة.

المازوت الذي يبرد النقاش حوله ويسخن حسب نشرة الأحوال الجوية، أو احتمال اقتراب منخفض جوي من المنطقة، أو تقشي جوائح الرشح و(الكريب)، وتصبح حينها صالات انتظار المرضى قاعات حوار حول تطنيش الحكومة لدعم الوقود الذي حلفت ذات يوم أنها لن تفكر برفع الدعم عنه، وأن دفاء المواطن جزء من إستراتيجيتها التنموية والاقتصادية.

في الوقت نفسه تعترز وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إطلاق مشروعها (الصرخة) بالتعاون مع منظمات دولية، وجمعيات شبابية محلية من أجل نصرة الأطفال الذين يتم تشغيلهم دون بلوغهم سن العمل(عمالة الأطفال)، وتعتقد الوزارة أن هذا المشروع سيعود بالنفع على الشباب المشاركين بالحملة، وعلى الأطفال القابعين تحت رحمة رب العمل، وكان آلاف الأطفال المنتشرين في المطاعم والمحلات والمعامل ينتظرون مشاريع المنظمات الدولية، ووزارة العمل التي من واجبها ومن صلب دورها رفع الظلم عنهم، ومحاسبة من يشغلهم، وبالأحرى عدم إيصالهم إلى هذا الحيف، كأن هذه الوزارة مجرد مؤسسة خيرية تستعين بأفكار المنظمات الدولية، وليس لها عيون ترى الظواهر التي تجاوزت عمالة الأطفال إلى تشغيلهم في السرقة والتسول والدعارة.

وزارة العمل الأم الرحيمة لم تقدر على إنصاف العمال، ولم تستطع حتى اللحظة إيجاد القانون العادل الذي ينظم علاقاتهم برب العمل، الوزارة التي يعيش العامل التي تعتبر مظلته دون تأميمات واضحة المعالم إن وجدت، الوزارة التي لا تقدر مع مؤسساتها المعنية بإنصاف العاملين – تحت درجة حرارة وصلت هذا الصيف إلى ٥٠ درجة- في معامل الرخام المنتشرة في ريف دمشق، ولا تأمين عمال الورش التي تبني قطاع العقارات ولا بيوت لديهم، الوزارة التي ازداد في عصرها الميمون عدد المتسولين، والأطفال الذين يمثلون أدوار العجز وتشدهم من فوق أصابع يهلوان ينتظر آخر النهار ما يجمعون.

ألستم معي في أن أحد ما يستهدف حتى وجعنا، الأسواق فارغة قبل أيام قليلة من العيد، أصحاب المحلات يشكون من الركود، والناس تشكو من قلة الحيلة، ومن فراغ الجيوب، العيد في منتصف الشهر، وهم من يشكون من أوله.

الحكومة تسمح للمصارف الخاصة ببيع القطع الأجنبي من أجل المشاريع الاستثمارية المشملة بالقانون رقم ١٠، التحرير السوري في طريقه إلى الاندثار، (شبيس) ملوث يسمم الأطفال في دير الزور، رئيسة دائرة آثار بصرى تنقب عن الآثار مع زوجها، مقتل شاب في مشاجرة، حوادث قاتلة في شوارعنا السريعة والمحفرة، موت طفل في مشفى جراحة القلب، ومرضى يحرقون بمعقم غير مرخص، والحكومة تقر مشروع الكهرباء والوزير يؤكد أن الوزارة وحدها من يضع التعرفة...كل هذه النقائص صارت من يومياتنا التي آدمنا تجرعها، ومع ذلك أشعر بأن هناك من...٩

■ **عبد الرزاق دياب**

شركة الأسمدة في مرمى الاستثمار

مجموعة فاطمة تقدم عرضاً استعمارياً وليس استثمارياً!!



ورأي آخر

كان لوزير الصناعة رأي آخر، وربما يتباين رأيه مع النائب الاقتصادي حين قال: «نحن نطلب أن يعطى القطاع العام ما يعطى للقطاع الخاص».، بينما وزير النقل يتجاهل مذكرة هيئة الإمداد بالجيش عندما تحدّث رئيسا اتحادى عمال اللاذقية وطرطوس عن الأخطار الكامنة وراء التوكيلات الملاحية في القطاع الخاص، وكيف يتم إخضاع ما يورّد للجيش إلى تفتيش من قبل الوكالات الخاصة، تجاهل وزير النقل تلك الخطورة وتحدث فقط عن الإنجاز الذي حققه بالسماح للوكالات الخاصة بالعمل، لأن هدفه الرئيسي حسب رأيه، هو القضاء على الروتين والبيروقراطية، وعلى تشجيع الاستثمار، وتجاهل مذكرة وزير الدفاع واستطاع أن يقنع بعض أعضاء مجلس الاتحاد بما تحدث به عن إنجاز الوكالات الخاصة.

بين التصريحات والتنفيذ

الواقع يتحدث عن تصفية شركات، وإغلاق أخرى، وترك غيرها لمصيرها لتصل إلى الخسارة وتصفيتها، وبيع مؤسسات تحت يافطة التشاركية والاستثمار، وعرض شركات في مناقصات دولية للبيع أو المشاركة أو التأجير.
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تبشرنا بحزمة من صناديق المساعدة الاجتماعية تبدأ مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة، وتتحدث عن أبرز إنجازات الوزارة وهو قانون العمل في القطاع الخاص، الذي جاء بموافقة الأطراف الثلاثة (عمال وأرباب عمل وحكومة)، وأن التعديلات قادمة على قانون التأمينات الاجتماعية.

الإنجاز الكبير

طُرحت الشركة العامة للأسمدة للتحديث وإعادة التأهيل، وتصدت مجموعة فاطمة من الباكستان وقدمت عرضاً مشروحاً بالتفصيل يناقش الآن من لجنة في الشركة ويمتابعة

من وزير الصناعة ومدير المؤسسة، وقبل أن يناقش العرض الذي يناقش نقول إننا لنْ نستغرب عرض هذه الشركة الاستراتيجية على الاستثمار لأنه لا توجد جهات وصائية تتابع واقع شركات القطاع العام، وثُكرت هذه الشركة لبعض المدراء الذين تواكبوا عليها وسُرقت ونُهبت بشكل مبرمج، وقد بلغت خسارة هذه الشركة سنوياً بحدود مليار ل س وهي ليست خسارة بمعنى الخسارة ولكنها سرقات موصوفة بين مدراء وتجار وسماسرة وجهات وصائية، شركة استراتيجية كلفتها مليار دولار قبل ٣٠ عاماً، لم يزرها مسؤول عدا وزير الصناعة ولرة واحدة، في حين تتتابع زيارات الوزراء إلى معامل بسكويت ومعامل خيوط قطنية في أقصى سورية. ومدير يبقى ٢٠ عاماً في موقعه، والشركة تخسر ولا يحاسب، وثلاثة مدراء تواكبوا على الشركة خلال عامين، وتم عزلهم، ومدير أنقذ الشركة وأوصلها إلى الريح بعد أن اتخذ إجراءات صارمة بحق من يسرق الشركة، وعزل من مهمته لأنه قطع الأرزاق، فماذا بعد ذلك؟!

الاستثمار بعقد غير منصف

عقد الاستثمار الذي يناقش الآن في الشركة من لجنة سداسية، تحفظ ثلاثة منهم على العرض، لأنه عرض «استعمار وليس استثمار»، ففي الصفحة الرابعة، البند الثالث يقول:
● من المتوقع أن تكلفة الإصلاح ستكون ٣٠٠ مليون يورو +٢٥٪، الكفيل الحكومة السورية عن طريق مصرف سورية المركزي.

● بعد تاريخ بدء الإنتاج فإن فاطمة والشركة سيكونان مخولين بتقاسم الإنتاج الزائد عن الإنتاج السابق لسيطرة فاطمة، ويقسم فائض الإنتاج على الشكل التالي:

● مدة ١٥ سنة بعد تاريخ السيطرة لفاطمة ٨٠٪ وللشركة ٢٠٪ من فائض الإنتاج.
● لمدة ١٠ سنوات أخرى بعد انقضاء

الـ ١٥ سنة الأولى لفاطمة ٧٠٪ وللشركة ٣٠٪ من فائض الإنتاج.

● خمس سنوات بعد انقضاء الـ ٢٥ سنة من تاريخ تشغيل السيطرة لفاطمة ٦٠٪ وللشركة ٤٠٪ من فائض الإنتاج.
● البند ١٢ تتسلم الشركة حصتها التي تناسب الإنتاج ما قبل سيطرة فاطمة، وبعد ذلك حصتها من الإنتاج الزائد على أساس يومي، وعند القيام بمثل تلك الحسابات فإن أية كمية فوات إنتاج لم تنتج بسبب ظروف غير متوقعة، قاهرة ولاي سبب متعلق بعدم قدرة الشركة أو الحكومة السورية بتحقيق التزاماتها، سيتم حسابها، ثم تطرح من قيمة الإنتاج المحسوبة قبل سيطرة فاطمة.
و في كل الأوقات فإن حصة فاطمة ستكون مضمونة ولها الأولوية.

● فاطمة ستكون حرة التصرف بحصتها من الإنتاج بما في ذلك تصديرها وبيعها خارج سورية، ويجب تسليمها جميع الموافقات اللازمة لضمان تسهيل عدم عرقلة نقلها في سورية وتصديرها.

● فاطمة سيكون لها الخيار في بيع حصتها من الإنتاج للشركة أو الحكومة السورية التي سوف تكون ملزمة بشراؤها، وتدفع نقداً بالدولار أو اليورو كما تحددها فاطمة بسعرها الجاري عند التسليم، ويكون سعرها مساوياً للسعر الأعلى من كلفة أرض الشركة للمنتج على الحكومة السورية، ومساوياً للسعر الذي تبيع فيه فاطمة منتجها.

● الحكومة السورية والشركة سيضمنان على نفقتهما تزويداً مناسباً لكل الوقود اللازم للإنتاج المتوقع في هذا العرض، متضمناً ذلك، وليس حصرياً، الغاز الطبيعي، المياه، مواد الخدمة، المواد الكيميائية والوسائط، المواد الخام، المستودعات وقطع الغيار، والإصلاح والصيانة، لتمكين فاطمة من تحقيق الإنتاج بصورة مستمرة، ويجب أن لا ينقطع الإنتاج بسبب نقص أية مادة من مواد الطاقة أو المواد المساعدة، كي

سيساعدان من خلال الاتفاقية في تسهيلات الأذن بالدخول (تأمين الإقامة، تأمين مكاتب في الشركة أو أي مكان آخر تليق بالمغتربين، وتسهيل تأمين الإقامة، ومكاتب مجانية للمتقاعدين وموردين لفاطمة، وسوف تؤمن ترتيبات مجانية أساسية وبالوقت المناسب لأية موافقة (شهادة، رخصة سماح بالعمل، أو أي فيزا) استجدت الحاجة لها واعُبِرت أنها ضرورية لفاطمة أو متعاقدَيْها العاملين في المشروع.

● التغيرات السياسية أو القانونية في سورية يجب أن لا تؤثر على حقوق فاطمة. والحكومة السورية ستعوض لفاطمة وبشكل مناسب في حال حُرمت فاطمة من حصتها من الإنتاج في حال كان الإنتاج ليس بالمستوى المتوقع في هذا العرض بتأثير أي سبب خارج عن سيطرة فاطمة.

● لا ضريبة دخل أو أي نوع آخر من الضرائب يطبق على فاطمة أو المتعاقد معها أو موظفيها أو متعاقديها في سورية، وستكون فاطمة مخولة بتصدير حصتها من الإنتاج كاملة خارج سورية حسب رغبتها، ولا يترتب عليها ضرائب ورسوم من أي نوع، ولا رسوم مرفأ ولا ضرائب من أي طبيعة أخرى تفرض على التصدير لمثل تلك المنتجات التي تنتجها فاطمة.

● لا تُفرض رسوم فيزا ولا أي نوع آخر من الرسوم على مغتربي فاطمة وعائلاتهم ومتعاقديهم العاملين في ما له علاقة بالمشروع، ويجب ألا يكون هناك أية قيود على مستلزماتهم الشخصية، دخولاً أو خروجاً، كالقطع الأجنبي والممتلكات الشخصية.

● الاتفاق سيُحكم بالقانون الانكليزي، وسوف تتخلى الحكومة السورية عن حصانتها في المحكمة حيث سيكون القانون الانكليزي هو صاحب السلطة بالاستماع إلى أية مشكلة متعلقة بتلك الاتفاقية.

● الاتفاقية سوف تستمر ٣٠ سنة بعد الوضع بالخدمة

وافرحتاه..والإنجازاه

هذا هو الانجاز الكبير، وهذه بعض بنود العرض وهي تناقش الآن وتتم المتابعة من الجهات المسؤولة، ولن تناقش هذه البنود لأنها تتحدث عن نفسها، وهي واضحة وصريحة على أنها بنود إذلال الوصائية التي تركت شركة الأسمدة للتخريب والنهب، وأوصلتها إلى ما هي عليه الآن، من الممكن أن توافق على هذا العرض بكل بساطة، وبالأصل مناقشته تعني الموافقة الضمنية عليه!!

■ نزار عادلة



ومنتجاتها التي قضى على أغلبها نقص العلف وارتفاع أسعاره، وما يتقل كاهل الفلاح من ضرائب وديون وفوائد، فإن حجم المأساة التي تهدد الفلاحين والزراعة والوطن والمجتمع، أصبحت بلا حدود .

إن الفلاح بحاجة إلى دعم حقيقي، وتنمية مستدامة ومدروسة، وخطط سليمة واقعية، وسياسة زراعية تضع مصلحة الفلاح والوطن والمواطن فوق كل شيء، وليست سياسة تخدم مصالح التجار وكبار الفاسدين ومن لفّ لفهم من المتنفذين والتابعين، إن الدعم المنقوص ٢٥٠ ليرة هو ذر للرماد في العيون حتى لا تُرى السرقات وكل الموبقات التي تُركّبت بحق الشعب والوطن.

■ **الرفقة . مراسل قاسيون**

ومستلزمات الحياة الأخرى؟ هذا لمن بقي منهم مزارعاً واستمر على كار أهله وجدوده. أما الذين اضطروا لهجر أراضيهم لعدم قدرتهم على الاستمرار في الزراعة، وتحولوا إلى غجر أو ما يشبههم من المتسولين بعد أن جفت آبارهم ونفقت حيواناتهم، وباتوا بلا مأوى هم وأسرههم وأطفالهم الذين حرموا من أبسط حقوق الحياة الإنسانية، فمن يعوضهم عن كل ذلك؟!

وإذا أردنا الحديث عن بقية المحاصيل الإستراتيجية الأخرى وخططها الوهمية، وأسعار مبيعها المتدنية من الفلاح، وواقعها وما تعرضت له من أمراض وكوارث بيئية، كالقمح والشوندر والذرة الصفراء، ناهيك عن الخضار والفواكه والزيتون، وما بقي من الثروة الحيوانية

السماح بحفر الآبار في القرى الحدودية؛ بين الخطط الخمسية والقرارات الحكومية

شاع خبر بين المواطنين النازحين من الجولان المحتل والقنيطرة في الآونة الأخيرة، مفاده أن من أهم البنود الأساسية في الخطة الخمسية الحادية عشرة للحكومة السورية، العمل على عودة النازحين، وإعمار مدينة القنيطرة التي هدمها العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، والذي نتج عنه نزوح أكثر من ١٥٢ ألف مواطن، وهؤلاء قارب عددهم اليوم المليون بعد مرور كل هذه السنوات من الإبعاد القسري.

إن خطة الحكومة هذه، والتي تتزامن مع برنامجها الإصلاحي، قد تلعب دوراً مهماً في تجاوز اختناقات الاقتصاد السوري، وتخفيف الضغط عن العاصمة التي تضم نحو ٥٠٠ ألف نازح، وحين نؤكد على أنها خطوة إيجابية فلأنها ستساعد في استقرار أهالي القرى الأمامية في ريف دمشق كما الحال في محافظة القنيطرة والقرى الحدودية في محافظة درعا، وبالتالي تزيد من تمسكهم بأرضهم، وتشجعهم على استثمار أراضيهم الزراعية شريطة منحهم التسهيلات المطلوبة، التي سئسمهم في إعمار تلك القرى.

لكن الذي يحز في النفس، أنه بعد مرور أكثر من سنة على موافقة رئاسة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٩ بالسماح بحفر الآبار لمصلحة الزراعة، واستثمار الآبار الاستكشافية بما لا يتعارض مع الاستراتيجيات التي رسمتها وزارة الري، وإعفاء الفلاحين من أجور استثمار أراضي أملاك الدولة، وتقديم كل أنواع المساعدة للفلاحين المقيمين والعائدين، للعمل في أراضيهم وتشجيعهم على استثمارها، وأن يقوم المصرف الزراعي بتقديم قروض ميسرة لهم والغراس مجاناً، وجاءت الموافقة هذه لأبناء القرى الحدودية في ريف دمشق وهي: (بيت جن، دورين، الشوكتلية، العثمانية، ماعص، عين الشعرة، عرنة، دربل، وحرفا).

كما قررت رئاسة مجلس الوزراء في قرارها تقديم الخدمات العامة للمواطنين في تلك القرى بالإضافة للقرى المحاذية لها، وذلك بإيصال الهاتف والكهرباء ودعمها من الصندوق المركزي للمناطق التنموية، وتخصيص أراض بأسعار الكلفة فقط، وإعطائها للجمعيات التعاونية السكنية ومنحها قروضاً ميسرة أيضاً، وفتح المجال لإقامة المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة التي ترى فيها الحكومة فائدة على جميع المواطنين، وتسهيل منح رخص البناء والتسريع في إجراءات نقل الملكية والترخيص للمحلات بعيداً عن الروتين، وتخفيض أعاب نقابة المهندسين، ودعم المشروعات السياحية ومنحها تسهيلات إضافية. وأخيراً تنويع كل هذه الخطط والإجراءات من خلال توسيع شبكات الطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق السياحية والحدودية لاستقبال أكبر عدد من الزوار.

لكن السؤال المطروح بقوة هنا هو: لو أن الحكومة استعجلت في تنفيذ هذه الإجراءات، وعملت عليه طيلة الفترة السابقة، هل كانت بحاجة إلى خطة خمسية لتنفيذها؟ أم أن القرار الذي أصدرته رئاسة مجلس الوزراء يأتي بدوره في إطار سياسة التسويق اللامنتطي؟

إن كل ما يتماهى أبناء تلك القرى أن ينفذ نصف ما وعدتهم به رئاسة المجلس، فهل سيتحقق ذلك في الخطة الخمسية الحادية عشرة، أم ستذهب كل هذه الوعود مع الريح دون أن تترك أي أثر؟.

■ **ريم علي**

تربية الحسكة تبحث عن العسل في آبار الزيت! مئات الوكلاء الأكفاء ينتظرون تجاهل حقهم بالتثيت



كثيرة هي المعطيات التي تدل على وجود عدد جيد من الوظائف الشاغرة في مديرية تربية الحسكة وتحديداً في مجال التدريس، ويمكن للمهتم بالأمر أن يستنتج ذلك من كثرة الوافدين إلى تربية الحسكة من أغلب المحافظات التي تتوفر لديها فوائض في الكادر التعليمي، ومن حجم الطلب الدوري على المكلفين والوكلاء بتدريس الساعات خارج الملاك، إلى درجة أنه أحياناً يتم تكليف بعض خريجات المعاهد الفنية بتدريس أغلب الساعات الشاغرة في مدارس الريف النائي.

ولكن رغم هذا، فمازال في مدارس المحافظة أكثر من ٣٠٠٠ وظيفة شاغرة حسب الأرقام الرسمية للمسؤولين، علماً أنه ومنذ نحو سنة تقريباً، وبناء على طلب وزارة التعليم العالي الموجه إلى جامعة الفرات، والكتاب الموجه إلى مديرية التربية بالحسكة وتعميمها على المجمععات التربوية، قيل في أوانه إنه سيتم تثبيت الوكلاء الذين تتوافر فيهم الشروط التالية: (مواليد ١٩٧٠ وما فوق. لديهم خدمات تعليمية بالوكالة لأكثر من ٥٠٠ ساعة. تحصيلهم من معدل الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي أكثر من ٥٠ ٪ من المجموع العام).

وحسب معلومات ومصادر مسموعة من جهات رسمية قيل إنه تم الاتفاق بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية ومديرية تربية الحسكة على عدد المقاعد الشاغرة التي يجب منحها للمتقدمين لمسابقة التثبيت حسب الشروط أنفة الذكر، وأنه سيتم إخضاعهم لامتحانات جامعية لمدة أربع سنوات ليتخرجوا بعد ذك معلمي صف لمصلحة تربية الحسكة، ولكن ما لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن هو أن المئات من هؤلاء الوكلاء المتقدمين للمسابقة قد نفذ صبرهم بانتظار اكوام القرارات الأخرى الصادرة لحين تثبيتهم كمعلمي صف، علماً أنهم أكفاء، ولديهم خبرات في التعليم والتدريس تفوق أو تساوي كفاءة الكثيرين ممن هم داخل ملاك التربية، وبعضهم لديه رصيد يزيد عن ثلاثة آلاف يوم خدمة فعلية.

لذلك نضع موضوع هؤلاء برسم أصحاب القرار والمسؤولية في المحافظة وفي الوزارة، علماً أن الجميع يعلم أنه إذا نفذت هذه المسابقة سوف يكون هناك تجاوزات، وكثير من الثغرات ستختل عمليات النقل والتسويات السنوية وسد الشواغر، بينما تثبت الوكلاء الذين يستوفون الشروط سيؤدي إلى استقرار نسبي في العملية التربوية في الحسكة دون شك.. فانيهما أفضل!؟.

■ **المالكية. المدرس أحمد جويل خضر**

الرسوم القضائية المرتفعة.. والفساد القضائي



لا تتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، كما أنها لا تتناسب مع متطلبات الحياة التي تزداد كلفتها ارتفاعاً يوماً بعد يوم، والحقيقة إنه إذا كانت رسوم التقاضي مرتفعة جداً، فإنها مرتفعة فقط بالنسبة إلى دخول المواطنين، أما بالقياس إلى الأسعار وكلفة متطلبات الحياة الفعلية فإنها ليست مرتفعة جداً، ولو كانت دخول المواطنين عادلة ومتناسبة مع الأسعار لما كان لارتفاع نفقات التقاضي هذا الأثر الكبير على حق المواطنين في اللجوء إلى القضاء.

ومن ناحية أخرى فإن الفساد في الجسم القضائي ليس مرتبطاً بالدخول فقط، ولكنه مرتبط بجدية المحاسبة والجهات القائمة عليها، كما أنه لا يرتبط بالقضاة فقط، وإنما بجميع الموظفين العدليين الذين لا تزال رواتبهم منخفضة جداً كغيرهم من الموظفين الحكوميين، وأخيراً فإن الفساد مرتبط عضوياً بتعقيد القوانين

جاءت الزيادات الكبيرة في نفقات التقاضي لتفتّح باباً للنقاش حول جدوى هذه الخطوات ومدى سلامتها وعدالتها ودستوريتها، وغني عن البيان أن هذا الارتفاع الكبير في رسوم التقاضي يحد من قدرة الفقراء على اللجوء إلى القضاء وهو حق دستوري لهم، إذ قد تصل نفقات الدعوى الواحدة مهما كانت بسيطة، ودون حساب أعاب المحاماة إلى ما يزيد عن راتب بدء التعيين لموظف الفئة الأولى، وإذا كان النقاش حول مدى عدالة الخطوة ودستوريتها نقاشاً هاماً لا بد منه لمقاربة المسألة، فإن العودة إلى أسبابها، ومن ثم رصد نتائجها البعيدة، أمر لا يقل أهمية.

يمكن القول إن الهدف الأساسي من إحداث الصندوق المشترك لقضاة العدل ومجلس الدولة ومحامي الدولة يهدف في الأساس إلى زيادة دخول القضاة بشكل يتناسب إلى حد ما مع المسؤولية التي يحملونها، وذلك بهدف تأمين مستوى لائق من الحياة للقضاة بما يكفل كرامتهم ويجنبهم الانزلاق في الفساد الذي ينال من هيبة القضاء ويشل قدرته على التطبيق السليم للقوانين وإحقاق العدالة.

إذا ترجع المشكلة في أصلها إلى الفساد والفساد من الظواهر المستشرية في أجهزة الدولة السورية بما فيها القضاء، ولا شك أن الخطوة الأولى لمكافحة هي تحسين رواتب الموظفين بشكل عام ومنهم القضاة. ويبدأ الحل النظري لهذه المشكلة في تحويل فاقد الفساد نفسه لدعم رواتب الموظفين، إلا أن هذا التحويل يتطلب محاصرة الفاسدين الكبار، وهو الأمر الذي لا بد أن يضطلع به القضاء بوصفه السلطة المخولة بمحاسبة من يخرق القانون.

معلمو الصفوف.. قدوات تبحث عن «التفرغ»!

ومن مدرسة أخرى، نسلط الضوء على مشكلة خاصة

بين المدرسين أنفسهم، وهي المنافسة على الشؤون الإدارية والتفريع في المدارس، ووفقاً لقرارات وزارة التربية فلا بد من منح أي معلم حقوقه وتعريفه بكامل مسؤولياته، ومن غير اللائق أن يبذل المعلم حياته في المدارس ويقضي فيها زهرة عمره مدرساً للطلاب ثم عندما يحين موعد تفريفه يفاجئ بأن غيره من المستجدين في التدريس قد سبقه وحل محله. وهذا ما حدث في مدرسة (الشهيد موسى الدهش) في بلدة مخيم الوافدين) حيث تم تفريع مدرسات صغيرات في العمر لا تزيد خدمتهن التدريسية عن عشر سنوات بدلاً من المدرسات ذوات الخدمة الطويلة واللاتي قضين حياتهن في خدمة التدريس والوقوف الطويل في الصفوف وفي الشرح والتفسير والتعب مع الطلاب، علماً أن المعلومات الأكبر كن أولى من غيرهم في التفريع حيث أصبحن غير قادرات على أداء هذه الوظيفية نظراً لتقدمهن في السن وانخفاض قدراتهن التدريسية لأسباب وظروف صحية.

وبالنظر لتلك المشكلات يتبين أن التفريع يتم على المحسوبيات والمعرفة و«المونة» على الموجه التربوي في هذه البلدة، بدل أن يتم وفقاً لقرارات وتوجيهات وزارة التربية.. ولكن، أليس أولى بالقائمين على الإدارة في هذه المدرسة وغيرها أن يفكروا بأن هذا المنهاج الجديد بحاجة إلى معلمين أكفاء ولديهم طاقات كبيرة وفي مقتبل العمر بما يتناسب مع الضغط الذي يحتموه هذه المنهاج؟ إلى متى ستظل وزارة التربية غائبة و«مطنشة» حيال واقع مدارسنا ومشاكلها؟ سؤال برسم كل ذي ضمير في الوزارة!.

■ **أحمد محمد العمر**

بدورها قامت بإحالة الطلب إلى الجهة الدارسة لإجراء اللازم من جانب مديرية الخدمات الفنية بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥. لكن وحتى تاريخه، بقي الأمر على حاله، أي حبر على ورق، ودون أي تنفيذ..
وبتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ تم إدراج الطلب في خطة المقترحات من قبل لجنة مختصة لتقديم المقترحات للمحافظ لتصديقها من أجل تعبيد وتزفيت هذا الطريق الذي يتم اعتماده والتوقيع عليه.
إن أهالي قرية تل الرفيع والقرى المجاورة، يناشدون محافظ حلب الإيعاز لمن يلزم لتعبيد وتزفيت الطريق الموما إليه أعلاه، وتوجيه اللجنة أثناء الدراسة لاعتماد تاريخ الشق لتعبيد وتزفيت الطريق.

■ **أحمد الحاج علي - قرية ترفيع**



مدرسة (ابن الأثير) في دمشق (العدوي)، وقد وقعت الحادثة أثناء غياب المعلم المذكور عن درس الرياضة حيث ادعى أنه كان في بطولة خارج البلاد، ولكن بمجرد إخباره بالحادثة ظهر في ساحة المدرسة وخلال دقائق فقط، ومن الجدير ذكره أن الطالب الذي كسرت يده، تلقى «حقيقة» مزيفة لقته إياها المدير والمعلم ليبدلي بها في المشفى ومفادها أن الحادثة جاءت قضاء وقدرًا، رغم أنها نجمت عن تقصير واضح تجلى في تقطعتين أولهما غياب معلم الصف، وثانيهما غياب أي بديل عنه ليرعى حصة الرياضة للصف المالي بالطلاب.

قرية «ترفيع».. ودوامه الطريق

تم شق طريق يصل طريق جرابلس بقرية ترفيع التابعة لمنطقة منبج منذ عام ١٩٩٦، لكن تم وضع بقايا مقالع عليه بصورة مثيرة للاستغراب..
الطريق بطول ٦/٦ كم، ويمكن أن نعدده طريقاً استراتيجياً وهاماً، حيث أنه يربط القرى الغربية لمنطقة منبج مع القرى الشرقية الشمالية للمنطقة، كما أنه يصل طريق جرابلس الذي يخدم منطقة جرابلس الحدودية مع تركيا، بالإضافة للقادمين من الجار الشمالي مع طريق قرقوزاق القادم من المحافظات الشرقية ومنطقة عين العرب.. لكن اللافت أن هذا الطريق بقي على حاله

مطار العاصمة الدولي على طريق الخصخصة..

شراكة بين قطاعين.. أم مخالفة للدستور برعاية دولية؟

خاص - قاسيون

تم التوقيع مؤخراً على اتفاقية خدمات استشارة مالية بين «سلطة الطيران المدني السورية» و«مؤسسة التمويل الدولية»، وتدور بنود الاتفاقية حسبما أفادت مصادر مطلعة حول توسيع البنية الأساسية العامة لمطار دمشق الدولي وتحسينها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على توسيع المطار نفسه وتشغيله بفعالية عبر إشراك القطاع الخاص لكونه أحد مكونات برنامج الحكومة للشراكة بين القطاعين.

ويأتي ذلك حسب المصادر استجابةً لنية الحكومة الشروع في برنامج ضخم لزيادة قدرة صالة الركاب في المطار وتحسين إدارة وعمليات الخدمات الجوية والأرضية (المحصورة أصلاً بمؤسسة الطيران العربية السورية بموجب مرسوم خاص) وذلك عن طريق برنامج «إنشاء وتشغيل وإعادة الملكية»، أو غير ذلك من أنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لكون «سلطة الطيران المدني» ترغب في مشاركة القطاع الخاص لتحقيق هذه الأغراض

عبر ما سمي بـ«مشروع مطار دمشق الدولي».

ووفقاً للمعلومات الواردة عن الاتفاقية، فيما «أن مؤسسة التمويل الدولية (التي تضم سورية في عضويتها) تتمتع بخبرة مثبتة في مجالات مشاركة القطاع الخاص في الخدمات العامة في مختلف القطاعات بما فيها الطيران والنقل»، وبما «أن العميل (سلطة الطيران) بموجب هذه الاتفاقية يعين مؤسسة التمويل الدولية كمستشار رئيسي حصري للمساعدة في المراحل المختلفة لمراجعة وهيكلة وتنفيذ المشروع وفقاً لبنود وأحكام هذه الاتفاقية، وأن مؤسسة التمويل الدولية تقبل بهذا التكليف في كل حالة وفقاً لبنود وأحكام هذه الاتفاقية»، فقد اتفق الفريقان على عدد من النقاط المتعلقة بالخدمات وبرنامج العمل والجدول الزمني وتحديد ممثلي الفريقين والإشعارات والتعاب وبآلية تسديد تكاليف العملية وقيمة العقد والدفعات وشروط إنهاء الاتفاقية وتسوية النزاعات، وبنود أخرى موزعة على أربعة ملاحق.

عدم انسجام واضح

أفاد خبراء قانونيون بعدد من الملاحظات التي تؤكد عدم انسجام بنود الاتفاقية مع نظام العقود الموحد الصادر بالقانون ٥١ لعام ٢٠٠٤، وعدم انسجام الاتفاقية مع القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ والخاص بالمؤسسات العامة، وكذلك عدم انسجامها مع دستور الجمهورية العربية السورية، ناهيك عن عدم وجود بيئة تشريعية في سورية نازمة لعقود الاستثمار المشابهة للأنواع المطروحة في الاتفاقية.
وبنه الخبراء إلى ضرورة التركيز على الجانب الأمني في حال اللجوء إلى طريقة التعاقد لإدارة وتشغيل مطار دمشق الدولي، إذ جاء في الاتفاقية أن«العميل(سلطة الطيران المدني السورية)يرغب بزيادة قدرة المحطة الحالية (صالة الركاب في مطار دمشق) وتحسين إدارة وعمليات الخدمات الجوية والأرضية عن طريق أحد عقود الاستثمار المنصوص عليها في الاتفاقية»، وهذا رغم أن التجارب السابقة والحالية أثبتت بشكل لا لبس فيه، عدم جدوى إعادة تأهيل المحطة الحالية نظراً لضيقها وقدمها وباعتبارها قد استهلكت فنياً بجميع مكوناتها، ونظراً لأن قيام القطاع الخاص بإدارة العمليات الجوية يتضمن الكثير من الخطورة والمحاذير فلا بد من الوقوف مطولاً عند هذا الموضوع لكونه يتعلق بسلامة الأجواء والطيران وسيادة الدولة، وما قد ينتج عن ذلك من تمكين المستثمر المحتمل من السيطرة على جميع التجهيزات سواء الأمنية أو الفنية وبالتالي التحكم بإدارة الأجواء والمسافرين في المطارات ووضع كافة المعلومات والبيانات بين يديه، والتي تعتبر سرية بطبيعتها ولا يسمح بالإطلاع عليها إلا من الجهات المختصة لتعلقها بأن وسلامة الدولة، مع الإشارة إلى أن الاستثمار عادة ما يتم من خلال شركات مندمجة فيما بينها، ولها شخصيتها الاعتبارية أو من شركات مساهمة، وبالتالي فإن التعاقد مع إحدى هذه الشركات بالصفة الاعتبارية لإدارة وتشغيل هذا المرفق العام (المطار) يدفع إلى الاستفسار حول سياسات وتوجيهات هذه الشركات بالمقارنة بالوضع السياسي الراهن في سورية، والذي لا يمكن مقارنته بالوضع السياسي للدول المجاورة ومن ثم الاستناس بذلك في طريقة الاستثمار، علماً أنه من النادر أن تقوم دولة من الدول بطرح إدارة وتشغيل المطارات الرئيسية بطريقة الاستثمار وإنما يقتصر الاستثمار على بعض الخدمات فيه فقط، وتبقى الإدارة والتشغيل بيد الدولة.

قصور القوانين

وفي مواضع أخرى من الاتفاقية لاحظت المصادر أن صياغة بنودها تمت على فرضية أنه لا يوجد أية عوائق قانونية أو إدارية جوهرية في الهيكل الإداري أو القانوني لسورية، وأنها نصت صراحةً على استثناء تطبيق القوانين والأنظمة السورية على هذه الاتفاقية دون تحديد القانون الواجب تطبيقه أو الذي تخضع له، وهذان الأمران لهما أهمية كبيرة لما يخلفاه من انعكاسات مختلفة على الجهة العامة، خاصة وأنه لا يوجد في سورية بيئة تشريعية نازمة لإبرام عقود مع القطاع الخاص لجهة الإدارة أو التشغيل أو الاستثمار.. وغيره من الأشكال المذكورة في الاتفاقية، وإنما على العكس من ذلك فإن القوانين المحلية وعلى رأسها دستور الجمهورية العربية السورية تمنع اللجوء إلى التفويض بالتصرف في إدارة أو تشغيل المرافق العامة المحصورة بالمؤسسات العامة، وبالتالي تعتبر عقود التفويض- ومنها الاتفاقية موضوع النقاش- مخالفة للنظام العام، ناهيك عن أن استثناء الاتفاقية من الخضوع للقوانين السورية مع غياب أي قانون ناظم لعقود الاستثمار بالأشكال المطروحة في الاتفاقية، يشكل خطراً كبيراً لاحتمال ضياع حقوق المرفق العام الذي سيصبح تحت وطأة العقود المسماة قانوناً بـ«العقود الطليقة أو الحرة»، وهي تلك التي تمكّن المستثمر من تأمين مصالحه على حساب مالك المرفق العام، وذلك باختيار القانون الواجب تطبيقه على هذا العقد مع ترك الحرية للقاضي يراه واجباً للتطبيق، وهو ما يقتضي أصلاً وجود بيئة تشريعية واضحة تنظم مثل هذه العلاقات التعاقدية وتضمن حقوق الجهات العامة بالمرفق العام، ولا ننسى أن الحديث هنا عن مطار دولي ذي خصوصية تميزه عن غيره من المرافق.

وصحيح أن البنود جميعها وردت تحت عنوان «اتفاقية» ولكن بالقراءة يتبين أن ما تتضمنه من بنود قد تمت صياغته في شكل مواد عقدية، وتم ذلك دون تحديد المرجعية اللازمة لقبولها أو رفضها أو تصديقها، وهو الأمر الذي يختلف باختلاف التوصيف القانوني للاتفاقية باعتبار أنها من حيث المبدأ تحتاج إلى نص تشريعي للموافقة عليها، سواء من السلطة التشريعية أو التنفيذية، وذلك لكون

الطرفين من أشخاص القانون الدولي.

اتفاقية دون مبررات

كما أشارت الاتفاقية، طبقاً لما ذكره الخبراء، إلى أن إنشاءها جاء على اعتبار سلطة الطيران المدني متعثرةً فنياً ومالياً في إدارة وتشغيل المطار، في حين لا توجد إمكانية تمويل لدى الحكومة لدعم هذا المرفق، وبالتالي فإن مؤسسة التمويل الدولية تسعى لإبرام صفقة تجارية مع المستثمر المحتمل لإدارة وتشغيل أو استثمار المطار أو إنشاء مطارات جديدة، ولكن يجدر الانتباه إلى أن استناد الاتفاقية على هذا المبدأ لا ينطبق على الطيران المدني باعتبار أن له مساهمة فعالة في إيرادات موازنة الدولة تصل حدود سبعة مليارات ليرة سورية سنوياً، وبالتالي فإن الطيران المدني لا يعدّ متعثراً مالياً أو فنياً فيما لو تمكن من إدارة وتوظيف إيراداته الناتجة عن نشاطه الخدمي لتطوير البنى التحتية للمطارات السورية وتأهيل الكوادر البشرية التخصصية.

كما أن الاستناد إلى هذه الفرضية يظهر المستشار (مؤسسة التمويل الدولية) وكأنه يقوم بإنقاذ المرفق العام من الانهيار وهو ما سيؤدي إلى عدم الأخذ بمتطلبات العمل بعين الاعتبار حين دراسة الواقع الراهن للمرفق، وهذا ما يؤكد ما ذكر بالاتفاقية من أن الغاية الأساسية للاتفاقية هي قيام المستشار الدولي بنهئية جميع الظروف المناسبة في موقع المشروع لتمكين وقبول المستثمر المحتمل من إدارة وتشغيل المرفق العام المتعثر.

التباس خطير

وأوضحت المصادر أن الاتفاقية تلزم الطرف العميل (سلطة الطيران المدني) بالموافقة على أن تنفيذه ونقله وأداءه لهذه الاتفاقية يعتبر أعمالاً خاصةً أو تجارية لا أعمالاً عامةً أو حكومية، وعلى أن هذه الاتفاقية تعقد كجزء من عملية تجارية، ويظهر من فحوى هذا الكلام أن الاتفاقية تمثل صفقةً مع المستثمر المحتمل، وأن مؤسسة التمويل الدولية باعتبارها المستشار الرئيسي والحصري تمثل وسيطاً بين القطاع الخاص وبين القطاع العام بما يحقق الظروف الملائمة للقطاع الخاص بإدارة وتشغيل أو استثمار أو إنشاء أو تملك جزء أو كل من المرافق العامة العائدة للمطار (القطاع العام) مقابل إيراد مالي محدد يعود إلى«سلطة



الطيران» المكلفة وفق الاتفاقية بالإشراف على المطار كمرفق عام، وهنا تبرز الصفة التجارية للمستشار الحصري، وهو ما ينفي عنه صفة الدولية كما يسقط عنه صفتي الحياد والنزاهة المطلوبين باعتباره وسيطاً تجارياً لا أكثر. يعمل مقابل عمولة محددة لدوره بإنجاز صفقة تجارية مع المستثمر المحتمل، وبالتالي فهذا يعفي المستشار من الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات وأهداف القطاع العام في تسيير المرفق العام (المطار)، وبذلك فإن أية صيغة من صيغ التعاقد ستكون ذات نتائج مجحفة بحق الجهة العامة المشرفة على إدارة وتشغيل مطار دمشق الدولي موضوع الاتفاقية، كما ستؤثر سلباً على الأهداف والغايات التي أنشئ العقد من أجلها.

ومع ذلك فقد منحت اتفاقية «مشروع مطار دمشق الدولي» للمستثمر في مكانين منفصلين صفة «الأمين» و«صاحب النية الحسنة» في تنفيذ نصوصها، وهذا لا يستقيم مع الالتزامات القانونية بين شخصين من أشخاص القانون الدولي لأن استخدام هاتين الصفتين ينحصر في حال تم التعاقد مع شخص طبيعي تتطلب منه وجود مواصفات شخصية معينة بحد ذاتها يعول عليها في إبرام العهد. كما أن إلحاق هذه الصفة بالمستشار الدولي تعني أنه غير مسؤول عن أي سوء تنفيذ لبنود ومضمون الاتفاقية، وهذا يتنافى ومبدأ التوازن في الالتزامات والمسؤوليات التي نص عليها نظام العقود الموحد ٥١ لعام ٢٠٠٤، ومن شأن الاستناد إلى مثل هذه الاعتبارات في النصوص القانونية أن يعرض حقوق المرفق العام وهو مطار دمشق الدولي للهدر والضياع.

وورد في الاتفاقية أن على العميل (سلطة الطيران المدني السورية) اعتبار مؤسسة التمويل الدولية المرجعية الحصرية لجميع الأسئلة والاستفسارات حول المشروع المتفق عليه، وأن يبلغ المستشار (مؤسسة التمويل) بأي قرارات قد تتخذ وتؤثر في موقع المشروع، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مدلول هذا الالتزام يدل صراحةً على تقييد سلطة اتخاذ الجهة المالكة أو المشرفة على المرفق العام للقرارات، ولاسيما أن المستشار يصبح في حل من أية مسؤولية قد تنشأ عن عدم صحة إجراءاته في حال اتخذ القرار دون عرضه عليه.

تحقيق العدد

شروط مجحفة

كما أوجب نص الاتفاقية وجود شروط مرجعية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين لاختيار مستشار العميل ليكون المسؤول عن تأمين كل الوثائق والبيانات اللازمة لعمل المستشار، رغم أن مثل هذه الشروط المرجعية ليس لها أي مستند في القوانين السورية، ورغم أن اللجوء إلى القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمؤسسات لا يعطي الحق للجهة العامة بالتعاقد للقيام بمثل هذه المهام التي لها أثر كبير في الواقع الراهن للمرفق العام، ناهيك عما يترتب على ذلك من نتائج قد يصدرها المستشار الدولي مع الإشارة إلى عدم وجود أي بيانات أو إحصائيات أو مخططات دقيقة يمكن أن تعكس واقع المرفق العام الراهن بحيث تكون منطلقاً في تنفيذ بنود تلك الاتفاقية سواء من الناحية الفنية أو الإدارية.

وفي نقطة أخرى، أوضحت المصادر أن الاتفاقية منحت مؤسسة التمويل الدولية الحق باستيفاء أتعابها من صناديق الائتمان المختلفة في حال قصّر أو تعثر العميل في تسديد التزاماته المالية تجاهها، دون تحميل المؤسسة أية مسؤولية في حال حدوث ذلك، ولكن منح هذا الحق لأحد الطرفين هو هنا المستشار، يمنحه حقاً آخر هو متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية بالطريقة التي يراها دون أن يكون ملتزماً بأي توجيه قد يصدر عن العميل (سلطة الطيران)، كما أنه يمكن للمؤسسة استخدام هذا الحق في حال نشأ خلاف بين طرفي الاتفاقية، وأمتنع العميل عن تسديد أتعاب المستشار لإخلاله بالالتزامات الواردة بالاتفاقية وبشكل يخالف رأيه، باعتبار أن هذا الحق يعتبر بمثابة تفويض لا يتطلب الرجوع إلى العميل للموافقة عليه مسبقاً، وبالتالي يتحمل العميل والمرفق العام (المطار) جميع الالتزامات القانونية والمالية الناشئة عن هذا التصرف من المستشار.

غياب الضمانات

وتضمنت البنود كذلك إخلاء مسؤولية المستشار من أي التزام قد ينشأ عن الاتفاقية، دون تقديم أي ضمانات للوفاء بالالتزامات أو لسوء المخرجات وتنفيذها، كما ورد في الاتفاقية بند خاص بالورثة والوكلاء حول حقوقهم في هذا المشروع، وكذلك نصت الاتفاقية على قيام مساح الأراضي بتقدير القيم المالية للأرض والممتلكات المتعلقة بالمرفق العام والتي سيتم تحويلها، كما نصت على تثبيت سندات الملكية، وهنا يلاحظ أن الاتفاقية لا تعرض أية رابطة سببية تبرر نصوص هذه المواد على اعتبار أن العلاقة بين طرفي الاتفاقية هي علاقة بين شخصين من أشخاص القانون الدولي، ولا يمكن تبرير ذلك إلا بأن المستشار (مؤسسة التمويل الدولية) يتجه إلى نقل ملكية المرفق العام إلى المستثمر المحتمل، وهذا يخالف النظام العام في سورية والذي يمنع التصرف بملكية المرفق العام.

وكذلك بينت المصادر أن الاتفاقية حددت أتعاب المستشار الدولي (مؤسسة التمويل) بـ٤.٥ مليون دولار أمريكي، وهي لا تشمل تكاليف وأجور مستشاري العميل والخدمات الإدارية واللوجستية المقدمة من العميل(سلطة الطيران المدني السورية) والنفقات الإضافية التي قد تترتب على تمديد الاتفاقية، ولاحظ خبراء أن هذه المبالغ تم تحديدها تحت عناوين «أتعاب- رسوم نجاح»دون بيان الأسس التي تم الاعتماد عليها للوصول إلى تلك القيمة، وراًوا أنه كان من المفترض أن تكون لدى مؤسسة التمويل أنظمة تحدد النسب المالية التي يمكن لها أن تتقاضاها مقابل تقديم هذه الخدمة من الدول الراغبة بالاستفادة منها.

ملاحظة.. واستنتاج

دعا البعض مؤخراً على صفحات أحد منابر رجال الأعمال، إلى «إحالة إدارة هذا المطار إلى جهة خاصة حتى لو كانت أجنبية»، موجهاً «دعوة لكل الغيورين على هذا الوطن بأن يتحركوا فوراً، لا أن يتروكا الأمر بيد وزارة النقل ومديرياتها التي أوصلتنا إلى هنا...». فهل يمكن اعتبار ذلك تصعيداً جديداً في الحملة الشعواء التي يشنها الرأسماليون الجدد بمساعدة أبواقهم لخصخصة كل المرافق الحساسة على طول البلاد.. وأن خطوطهم التالية ستكون الشروع جدياً في تناهب مطار دمشق الدولي بشكل صريح وعلمي؟؟

إلى متى سيبقى الرقم الحكومي مجرد وجهة نظر «يمكن تصيب أو تخيب»؟!!

قبل عشر سنوات، وهذا يؤكد – من جهة أخرى بشكل غير مباشر – أن حصة الرواتب والأجور قد انخفضت عملياً مقارنة بالنواتج المحلي في الخطة الخمسية العاشرة عن ما كانت عليه في الخطة التاسعة.

العجوزات خلخلت التوازنات الاقتصادية
وبالانتقال إلى المؤشرات الكلية التي تم تحقيقها في الخطة العاشرة، فتم دراسة واقع كل من الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، وفي هذا المجال نقول، إن الميزان التجاري السوري حقق فائضاً للمرة الأخيرة خلال العقد الأخير في العام ٢٠٠٣، والمقدر حسب أرقام المكتب المركزي بنحو ٢٩ مليار ليرة، لتبدأ بعدها سلسلة العجوزات في ميزاننا التجاري، والذي بدأ في العام ٢٠٠٤ بقيمة إجمالية تبلغ ٤٢ مليار ليرة سورية، ليرتفع بعدها بشكل تدريجي دراماتيكي ٧٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٥ وإلى ١٠٥ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٧، وصولاً إلى ١٣٢ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٨، و ١٣١ مليار في العام ٢٠٠٩. في الوقت الذي كان يقدر فيه فائض الميزان التجاري السوري بـ ٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢.

وبالانتقال إلى الموازنة العامة، وليس خافياً على أحد أن عجز الموازنة قفز بشكل كبير خلال سنوات الخمسية العاشرة فمن ١٩٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٨ أي نحو ٢٨٪ من الموازنة العامة، مروراً بعجز إجمالي ٢٢٢ مليار في العام ٢٠٠٩ أي ما يعادل ٢٩.٥٪ من الموازنة العامة، وصولاً لـ ١٧٦ مليار في العام ٢٠١٠ أي ما يقارب ٢١٪ من الموازنة العامة، وتعد هذه أكبر العجوزات التي وصلت إليها الموازنة العامة في تاريخها.

ألبيست هذه هي المؤشرات الكلية التي يفخر بتوازناتها نائبنا الاقتصادي؟! فهل ارتفاع عجز الميزان التجاري أو الموازنة العامة يعد مقياساً ومؤشراً على توازنات كلية، في الوقت الذي قد تؤدي فيه العجوزات المتسعة للميزان التجاري الأمريكي أمام الصين إلى حرب اقتصادية عالمية لمصلحة

خلاصة
ما سوف نؤكد هنا ليس رداً على النائب الاقتصادي وحده، بل إنه تقييم أولي للخطة الخمسية العاشرة، والتي تبين عدم تحقيقها النتائج التي وضعت أمامها، حيث إنها فشلت في تحقيق تقدم في الجانب الاقتصادي الاجتماعي، كما أنها أدت إلى تراجع المستوى المعيشي للسوريين، مع تراجع حصة الرواتب والأجور من الناتج الإجمالي لمصلحة الإرباح عما كانت عليه في الخمسية التاسعة، كما أن المؤشرات الكلية هي أيضاً تعرضت للتراجع في هذه الخطة، وهذا يؤكد على وجود خلل عضوي في التخطيط، وفي التنفيذ أيضاً، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم جدي للخطة العاشرة والتوجه الذي أتبعته، وذلك قبل وصول تعقيدات الوضع الاقتصادي والمعيشي في نهاية الخمسية الحادية عشرة لدرجة يستعصي تصحيح الخلل الحاصل بعدها.



بالتأكيد إذا ما افترضنا صحته، لأن أعداد السوريين القادمين بين العام ٢٠٠٤ إلى نهاية العام ٢٠٠٨ يصل لأكثر من ١٨ مليون قادم إلى سورية، بينما بلغت أعداد المغادرين من القطر خلال نفس الفترة ٢١,٢ مليون نسمة، أي أن الفارق بين الاثني ينقدر بنحو ٢,٦ مليون شخص مغادر خلال السنوات الخمس الماضية، وهم –دون شك– يشكلون كتلة المهاجرين الباحثين عن فرص العمل في الخارج، وهذا يفسر استقرار معدل البطالة عند ٨٪ إذا ما إذا ما صحت الأرقام الحكومية.

وبالانتقال إلى الإحصاءات الرسمية، نجد أن معدل البطالة وصل لـ ١٠,٩٪ في العام ٢٠٠٨، ووصل إلى نحو ١١,٥٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٩، وهذا يعني أن رقم البطالة لم ينخفض إلا بأرقام النائب الاقتصادي، لأن سورية لم تشهد فترة نوعية في مجال التوظيف خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ أو في العام ٢٠١٠.

تدني حصة الرواتب والأجور

قال الدردري: «حصة العمل ستكون في نهاية الخطة الحادية عشرة ٢٨٪ (١٥٠٠ مليار ليرة) من أصل ناتج محلي إجمالي بالأسعار الجارية يقدر بنحو ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية في ٢٠١٥»، فهذا الانجاز المعيشي الذي يعد النائب الاقتصادي بتحقيقه في العام ٢٠١٥ ما هو إلا عودة لعشر سنوات إلى الوراء فقط، هذا إذا ما وصلت حصة الرواتب والأجور في ٢٠١٥ إلى النسبة المعلنة فعلاً، لأنه – وبكل بساطة – كانت حصة الرواتب والأجور ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠٥) بحسب أرقام تقييم الخطة، أي أنه وبعد خطتين خمسينيتين (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) تعود حصة الفرد لما كانت عليه

حسان منجه
قدم النائب الاقتصادي عبد الله الدردري أثناء رده على مداخلات العمال في الدورة الثامنة للمجلس العام للاتحاد (٢٤ – ٢٥ تشرين الأول)، جملة من الأرقام والمؤشرات، ليقول من خلالها للنقابيين أن الخطة الخمسية العاشرة التي أعدها قد أنجزت أهدافها الموضوعية، فقد أوضح الدردري أن كل المؤشرات بالتوازنات الاقتصادية الكلية في الخطة تم تحقيقها (مؤشرات التضخم، الموازنة وعجزها، ميزان المدفوعات، نمو الناتج المحلي)، مبيناً أن كل الظروف التي توقعها فريقه في السيناريو التشاؤمي (النمو سيكون ٤٪، وسيرتفع معدل البطالة والفقر) حصلت، ومع ذلك حققت الخطة كل أهدافها الاقتصادية من ناحية المؤشرات الاقتصادية الكلية، وحافظت على معدل البطالة إن لم تكن خفضتها، بينما لم تستطع تخفيض معدلات الفقر. ثم يؤكد أن سورية اليوم غير سورية ٢٠٠٥ فهي اقتصاد قوي، يحقق معدلات نمو ومعدلات ومؤشرات اقتصادية نحسد عليها مقارنة بما يجري في العالم هذا رأي النائب الاقتصادي الذي بات الرقم بالنسبة له مجرد وجهة نظر لا أكثر «يمكن يصيب ويمكن يخيب»، لكن للأرقام الحقيقية رأي آخر فيما قاله الدردري

٨,٦٥٪ متوسط التضخم

كما أشار النائب الاقتصادي في حديثه أمام اجتماع النقابات إلى أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية – بالأسعار الحقيقية بعد عزل التضخم – ارتفعت من أقل من ٦٠ ألف ليرة سنوياً إلى ٧٥ ألف ليرة سورية في ٢٠١٠، ونفهم من هذا القول أن حصة الفرد قد ارتفعت بالأسعار الثابتة، لكن الأرقام الرسمية تنفي ما يدعيه النائب الاقتصادي أيضاً، حيث أن الناتج الإجمالي كان في العام ٢٠٠٥ (حسب أرقام تقييم الخطة التاسعة) نحو ١٠٨٠ مليار ليرة مقارنة بعدد السكان الذين يعيشون داخل سورية البالغ عددهم ١٨ مليون، وهذا يعني أن حصة الفرد كانت ٦٠ ألف ليرة سورية، وأكدت الخطة في حينها أنه إذا ما حققت الخطة العاشرة نسبة نمو ٥٪، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيصل في نهايتها إلى ١٣٨٠ مليار ليرة، بينما سيصل لـ ١٥٠٠ مليار ليرة إذا ما حققت نمواً بنسبة ٧٪، وانطلاقاً مما قاله النائب الاقتصادي عن تحقق السيناريو التشاؤمي، وتحقيق نسبة نمو ٤٪، فإن الناتج الإجمالي لن يتعدى اليوم ١٣٨ مليار ليرة، وانطلاقاً من هذا الرقم، وإذا ما علمنا أن عدد السكان المقيمين في سورية يقدر بنحو ٢٠,٣٦٧ مليون نسمة مقارنة بعدد سكان سورية المسجلين في سجلات الأحوال المدنية البالغ نحو ٢٣,٠٢٧ مليون نسمة، حسب بيانات مكتب الإحصاءات السكانية والأسرية في العام ٢٠١٠، نصل إلى أن حصة الفرد السوري المقيم من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ تصل إلى ٦٧,٧ ألف ليرة سورية، أي أن الزيادة لا تتعدى ٧,٧ ألف ليرة (١١٪ فقط) خلال السنوات الخمس الماضية، أما إذا أردنا حساب حصة الفرد مقارنة بعدد السوريين المسجلين، فإن هذه الحصة لا تتعدى ٦٠ ألف ليرة سورية، أي أن حصة الفرد السوري وبعد خمس سنوات من «الإنجازات الحكومية» لا تزال تراوح مكانها!.

الهجرة خبّبت معدل البطالة

أوضح الدردري أيضاً أن «الخطة الخمسية العاشرة حافظت على معدل بطالة عند ٨٪ إن لم تكن خفضته»، وهذا قد يعكس حقيقة موضوعية لكنها ليست بفضل الإنجازات الحكومية

الأسعار الثابتة وحدها تعكس النمو..

انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية إلى ٥٠٪ بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي

يقارب الـ ٥٠٪ بالأسعار الثابتة، وهذه الأسعار الثابتة هي التي تعكس حقيقة النمو الحاصلة في القطاعات الاقتصادية.

وبدراسة مساهمة القطاعين الاقتصاديين الأساسيين من الناتج المحلي، تم التوصل إلى أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة انخفضت بنحو ٣٪ من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة الأسعار الثابتة، حيث انخفضت مساهمة الزراعة من ١٩,٥٪ في العام ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية إلى ١٧,٢٪ بالأسعار الثابتة، وكذلك انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في العام ٢٠٠٩ من ٢١,١٪ من الناتج المحلي بالأسعار الجارية إلى ١٩,٧٪ بالأسعار الثابتة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين، فكان الفرق أكثر وضوحاً، ووصل هذا الفارق إلى أكثر من ١١٪، حيث انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع من ٢٤,٢٪ بالأسعار الجارية إلى نحو ٢٣,٦٪ بالأسعار الثابتة في العام ٢٠٠٨، وكذلك انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع من ٣١,٤٪ بالأسعار الجارية في العام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٣,٣٪ بالأسعار الثابتة في العام نفسه، وهذا التباين في المساهمة سيعمم الخلل الذي يعانيه الاقتصاد السوري بين قطاع الاقتصاد الحقيقي والخدمي إذا ما استمرت آلية النمو القطاعية على حالها.

وبالانتقال إلى القطاع الاقتصاد الخدمي، نجد أن الأمر كان معاكساً تماماً، فارتفعت نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد غير الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٤ – ٥٪ مقارنة بحجم مساهمتها بالأسعار الجارية، حيث بلغت نسبة مساهمته قطاع الخدمات بالأسعار الجارية في العام ٢٠٠٨ نحو ١٢,١٪ مقابل ١٦,١٪ بالأسعار الثابتة للعام ذاته، كما ارتفعت مساهمة هذا القطاع في العام ٢٠٠٩ من ٩,١٪ بالأسعار الجارية إلى ١٥,٤٪ بالأسعار الثابتة.

وبالنسبة لقطاع تجارة الجملة والمفرق، فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالعام ٢٠٠٨ بلغت نحو ١٦,٥ ٪ مقابل ٢١٪ بالأسعار الثابتة، كما ارتفعت مساهمة هذا القطاع في العام ٢٠٠٩ من ١٧٪ بالأسعار الجارية إلى ٢١٪ بالأسعار

الثابتة.
من خلال ذلك نرى بأن نمو قطاع الاقتصاد الحقيقي بالأسعار الثابتة، كان أبطأ من نمو قطاع الاقتصاد غير الحقيقي، بينما نجد أن الأمر معاكس بالنسبة لقطاع الاقتصاد الخدمي، وهذا يشير إلى خلل حقيقي وجدي حاصل في نمو القطاعات، وفي حجم مساهمة كل منها في الناتج المحلي

■ ح.م

دفع إعلان مدير المكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش عن التقديرات الأولية لحجم الناتج المحلي الإجمالي السوري في العام ٢٠٠٩، للبحث في تفاصيل هذا الناتج، واكتشاف حقيقة النمو التي سجلتها كل من القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً قطاع الاقتصاد الحقيقي (زراعة، صناعة، نقل، بناء وتشبيد) مقارنة بباقي القطاعات الأخرى التي تعد قطاع الاقتصاد غير الحقيقي، علماً أن قطاع التشبيد لا يعد قطاعاً اقتصادياً حقيقياً بالكامل.

فقد بيّنت أرقام المكتب المركزي للإحصاء الأخيرة أن الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٢,٥ تريليون ليرة سورية، أي ما يعادل ٥٤,٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ وبالأسعار الجارية، في الوقت الذي كان فيه هذا الناتج ٢,٣ تريليون ليرة سورية في العام ٢٠٠٨ (٤٨) مليار دولار وبالأسعار الجارية أيضاً، وبالتالي فإن نسبة نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العام ٢٠٠٩ وصلت إلى ٩,٧٪. وبالانتقال إلى حساب الناتج وفق الأسعار الثابتة، نجد أن الناتج المحلي وصل إلى ١,٣٣ تريليون ليرة سورية في العام ٢٠٠٨ مسجلاً نمواً بنسبة ٨,٨٪، ليصل حجم هذا الناتج في العام ٢٠٠٩ إلى نحو ١,٤١ تريليون ليرة سورية، أي أن حجم الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية يبلغ ضعف حجم الناتج بالأسعار الثابتة، وهذا يؤكد أن الأسعار الجارية وتقييم الناتج المحلي على أساسها لا يعد معياراً جدياً عن حقيقة النمو الحاصل، فكيف سيكون تأثير هذا التباين بالنسبة للقطاعات كل على حدة إذا؟!

الناتج المحلي	حصة القطاعات من الناتج	نسبتها من الناتج	القطاعات
٢٢٩١٥٢٨	١٥٣١٠٦٧	٦٦.٨ ٪	قطاع الاقتصاد الحقيقي
٢٢٩١٥٢٨	٧٦٠٤٦١	٣٣.٢ ٪	حصة القطاع الأخرى

الناتج المحلي	حصة القطاعات من الناتج	نسبتها من الناتج	القطاعات
١٣٢٩٢٨٥	٧٥٣٧٧٧	٥٦.٣٪	قطاع الاقتصاد الحقيقي
١٣٢٩٢٨٥	٥٨٥٥٠٩	٤٣.٧٪	حصة القطاع الأخرى

الناتج المحلي	حصة القطاعات من الناتج	نسبتها من الناتج	القطاعات
٢٥١٢٩٥٨	١٦٥٩٨٢٤	٦٦.١ ٪	قطاع الاقتصاد الحقيقي
٢٥١٢٩٥٨	٨٥٣١٣٥	٣٣.٩ ٪	حصة القطاع الأخرى

الناتج المحلي	حصة القطاعات من الناتج	نسبتها من الناتج	القطاعات
١٤١٨٨٢٢	٨٢٤١٤٨	٥٨.١٪	قطاع الاقتصاد الحقيقي
١٤١٨٨٢٢	٥٩٤٦٧٥	٤١.٩٪	حصة القطاع الأخرى

توضح القراءة لتفاصيل حجم الناتج الإجمالي لعامي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الاقتصاد الحقيقي من الناتج الإجمالي من ٦٦,٨٪ بالأسعار الجارية في العام ٢٠٠٨ إلى ٥٦,٣٪ من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام ذاته، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الاقتصاد الحقيقي من ٦٦,١٪ من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية للعام ٢٠٠٩ مقابل ٥٨,١٪ فقط بالأسعار الثابتة للعام ذاته، أي أن مساهمة قطاع الاقتصاد الحقيقي انخفضت من الثلثين بالأسعار الجارية إلى ما

الشفيع خضر لقاسيون؛

سنعمل حتى الثانية الأخيرة للحوُول دون تقسيم السودان..



◀ **حاوره: جهاد اسعد محمد**

التقت قاسيون الرفيق د. الشفيـع خضر مسؤول العلاقات الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، رئيس تحرير صحيفته المركزية «الميدان» على هامش اللقاء اليساري العربي الذي انعقد في بيروت مؤخرًا، وحاورته في موضوع الاستفتاء المصري الذي ينتظر السودان في التاسع من شهر كانون الثاني القادم..

● الرفيق شفيـع مرحبا بك مجدداً على صفحات «قاسيون».. يقف السودان اليوم أمام حدث كبير بات على الأبواب هو الاستفتاء على وحدة شماله وجنوبه، بكل ما قد يعنيه ذلك من بداية تقسيم هذا البلد الغني.. كيف تتظنون إلى هذا الاستحقاق المفصلي؟

– هذه القضية تحتاج إلى اهتمام بالغ بمختلف تفاصيليها، ورؤيتها بعمقها وأبعادها كافة حتى لا تضيع الحقائق، وحتى لا يضيع الدور الخفي الذي لعبته تاريخيا، وتلعبه الآن القوى الساعية لتفتيت السودان بغض النظر عن شعاراتها المعلنة، محاولة استغلال الظروف الموضوعية الموجودة على أرض الواقع بشكل فعلي لتنفيذ مآربها الحقيقية.. في هذا الإطار لابد من القول إن الاستفتاء الذي سيجري في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، كان قد تم الاتفاق عليه منذ نحو خمس سنوات، وهذا الاتفاق الذي تم توقيعه في ٢٠٠٥ كانت الغاية منه عند توقيعه إعطاء فترة انتقالية لتقرير مصير جنوب السودان، ومنذ توقيع الاتفاق وحتى الآن، ونحن نعيش هذه الفترة الانتقالية، وقد كان من المفترض خلالها أن تقوم الأطراف الراضية للتقسيم، وخاصة النظام، بالعمل على

إرساء دعائم الحفاظ على وحدة السودان، لكن ذلك لم يحدث، بل لعل ما حدث هو نقيض ذلك تماما..

والحقيقة أن هذه القضية القديمة التي ما تزال قائمة منذ عشرات السنين، أصبحت الآن في غاية التعقيد ..

● يبدو في كلامك وكأن قضية انفصال الجنوب أصبحت أمرا واقعا ..

– لا يمكن التنبؤ بما قد يحدث، فالسودان رغم كل شيء يبقى بلد المفاجآت.. وكل شيء يمكن أن يحدث فيه، فهو كما يوصف في المسرح السياسي:

بلد اللامعقول!!..

● ما موقف الحزب الشيوعي السوداني من قضية وحدة السودان؟

– موقفنا المبديّ كحزب شيوعي سوداني، هو المحافظة على وحدة السودان على أسس وطنية جديدة تراعي التعدد والتنوع الإثني والديني والثقافي في البلد، ونحن نرى أن الانفصال إذا ما حدث سيكون نتيجة لفشل النخبة السياسية السودانية في الاتفاق على مشروع وطني للحفاظ على وحدة السودان، وهذه النخبة بشكل عام تتحمل مسؤولية عدم قدرتها على صياغة مشروع وطني جامع منذ الاستقلال.

ولكن يمكن التأكيد هنا أن النظام الحاكم يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، لأنه في ظل عهده تأجج الصراع بمختلف مناحيه وأبعاده، وفي ظل عهده برز التزمت الديني، وبرز التباين بين شمال عربي مسلم وجنوب أفريقي مسيحي، وقد تعزز كل ذلك وتكرس، مع عدم التزام النظام بوضع برنامج وطني لوحدة السودان، وفي ظل استمرار رفضه لمشاركة القوى السياسية السودانية في العمل على ترسيخ هذه الوحدة، وجاء تفجر الأوضاع في دارفور وعجز النظام عن إيجاد حلول

تحرير رهائن أم قتل رهائن؟

حكومة ترى نهايتها واضحة وضوح الشمس.

إن قتل ٥٢ رهينة وجرح ٥٦ آخرين على الأقل حسب أرقام وزارة الداخلية من نحو ١٢٠ من رهائن الكنيسة ماذا يعني؟ يعني القتل العمد . ويعني أنها حكومة عاجزة ومشلولة بعد نحو ٧ أعوام من الحكم والدعم غير المحدود من المحتل ووضع كل خيارات العراق تحت تصرفها هي حكومة، يعني أنها حكومة بلا إرادة وبلا ضمير، إن حكومة تعجز عن إيقاف مثل هذا القتل العلني أو على الأقل كشف عمن يقف خلفه على الأقل، فهي شريك في كل الجرائم الحالية والماضية، يجب أن ترحل هذه الحكومة مع قوات الإحتلال، وهذا هو خيارها الفعلي.

إن شريككم في العملية السياسية «يونادم كنا» الذي شغل منصب عضو مجلس الحكم العراقي المين من مجرم الحرب السفير الأمريكي بول بريمر المدير الإداري لسلطة الإحتلال في ١٣ تموز ٢٠٠٣ صرح قائلًا: «إن دور العبادة أصبحت أهدافا سهلة للمسلحين في ظل تعثر تشكيل الحكومة واستمرار حالة الفلتان السياسي». وأضاف: «إن إستهداف كنيسة سيدة النجاة مؤشر على هشاشة الوضع الأمني وعدم السيطرة عليه مشيرا إلى أنها أظهرت أن العناصر المسلحة تستطيع خرق العملية السياسية وإستهدافها موضحا أن المسيحيين وكنائسهم أصبحوا أهدافا سهلة للمسلحين في ظل تعثر تشكيل الحكومة واستمرار حالة الفلتان السياسي». إذا كان هذا ما يقوله شريككم فماذا يقول الأحرار؟ وتظل المقاومة الوطنية العراقية بكل أساليبها السياسية منها والعسكرية هي مصدر الأمل لكل الشعب العراقي، ولن تزعزع ثقة الشعب بها على الرغم من الأعمال الإجرامية، التي لم يكشف حتى عن واحدة منها منذ بداية الإحتلال حتى اللحظة الراهنة. وهذا بحد ذاته سؤال كبير تطرحه الأوساط الشعبية. وقد فشل الإحتلال وخداهم في إصاق الأعمال الإراهابية بالمقاومة الشعبية العراقية.

المجد لكل شهداء شعبنا الأبرار والأبرياء.

المجد للمقاومة التي لا تـُـلـَـين والتي باتت تغطي الوطن كله الإندحار نصيبكم غدا يا أعداء الشعب العراقي والغد ليس ببعيد

■ ■

◀ **إبراهيم البدرابي – القاهرة**

الهاجس الأكبر الذي يؤرق عصابات احتلال فلسطين هو الخشية من أن يحل يوم اقتلاعهم. عبّر بن جوريون عن ذلك حينما قال ما معناه «إن أول هزيمة عسكرية لإسرائيل تعني نهايتها». لذلك كانت حروبهم دائما استباقية وخارج أراضي فلسطين المحتلة لاجهاض القوة العربية، وذلك باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي اغتال السادات نتائجها .

عبر شيمون بيريز عن الهاجس بعد اتفاقيات الصلح التي عقدها السادات. إذ قال ما معناه «إن هذه الاتفاقيات لا تعدو أن تكون مجرد أوراق يمكن أن يأتي من المصريين بعد جيلين أو ثلاثة من يمزقها».

هاجس الخوف والقلق الدائم هو أحد مكونات الوجودان اليهودي- الإسرائيلي الذي تشكل بفعل الطبيعة الطفيلية الملازمة لهم تاريخيا وممارساتهم المنحطة المجافية لأي قيم أو أخلاق أو ضمير. لذلك كان حرصهم على إرساء وقائع على الأرض لتجاوز وهن الكلمات المسطورة على الورق. فكان النص على التطبيع لتأكيد وتثبيت ما يأملون أن يكون سلاما دائما رغم أنه في جوهره مجرد استسلام. كان مشروع «الشرق الأوسط الجديد» خطوة لازمة من وجهة نظر العدو الصهيوني، إذ لم يتمكن التطبيع من تجاوز النخب الطبقية والسياسية الحاكمة إلى المحيط الشعبي الرافض. وهو المشروع الذي يقوم على تكريس وقائع كبرى على الأرض تضمن استقرار وبقاء هذا الكيان وارساء هيمنته على الاقليم برمته.

التقدم والتراجع:

عقب نسخة ١٩٦٧ تصورت العصابات الصهيونية والغرب الامبريالي وقوى الرجعية العربية أن الأمور قد استتبّت لمصلحتهم. لكن الاستقبال التاريخي للرئيس جمال عيد الناصر في الخرطوم، ثم اللاءات الثلاث، كانت ردا حاسما عليهم. وقطعت كل البلدان الاشتراكية (باستثناء رومانيا) وكذا غالبية البلدان الافريقية وبلدان أخرى علاقاتها مع كيان العدو، وتعزز ذلك بقرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية مساوية للعنصرية. وأحدثت هذه الأمور وإن بشكل غير مباشر اهتزازا لشرعية هذا الكيان.

كان الصلح المصري ثم الأردني ثم مدريد والدار البيضاء ثم أوسلو وما تلاها خطوات هائلة في التراجع، حفز العدو على إعلان مشروعه «الشرق الأوسط الجديد» بل وصل الأمر إلى قيام جماعات حقوق الانسان والمجتمع المدني الممولة امبرياليا وصهيونيا من كل من مصر وفلسطين والأردن تحديدا ياجهاض الجهود الهائلة التي بذلها كل من فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، ومحمد فائق الوزير المصري السابق في نظام جمال عبد الناصر، لتعبئة الوفود الافريقية والآسيوية وغيرها في مؤتمر «دريان» بجنوب أفريقيا لإصدار توصية إلى الأمم المتحدة لإعادة إصدار قرارها الملغى بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

◀ **نجوان عيسى**

المطلوب اليوم إذًا من النظام الرسمي العربي، ثم منا جميعاً، أن نقدم اعترافا للعالم بيهودية «الدولة العبرية»، ويمر هذا «المطلوب» الجديد من بين أصابع أغلب «المفكرين والمثقفين والمناضلين واليساريين واليمينيين والاشتراكيين والليبراليين»، يمر دون اهتمام يذكر كما مرت مقولة الاعتراف «بإسرائيل» بوصفها أمرا واقعا قبل أكثر من ثلاثة عقود . وعليه فإن ثمة من يقول إنه طالما اعترفنا «بإسرائيل» وقبلنا التفاوض معها، فلماذا نقف عند الاعتراف بيهوديتها؟ وثمة أيضا من يقول إنها مسألة سياسية على طاولة التفاوض الذي لسنا طرفا فيه، وربما يصنفها تحت بند الخلاف في الرأي الذي لا يفسد للود قضية، قبل أن يتجه ليكتب مقالة في شأن ثقافي عربي، أو قيل أن يتجه للإلقاء آخر ما أبدعه من شعر في واحد من الصالونات الأدبية.

جوهر المسألة أن لهذا الاعتراف فضلاً عن معناه السياسي أبعادا أكثر خطورةً على المستوى الثقافي، لأن المسألة ليست مجرد شرط على طاولة التفاوض، أو مجرد إعداد لحملة تهجير جماعي جديدة، الاعتراف بالدولة اليهودية، يعني الاعتراف بحق «العودة» ليهود العالم إلى فلسطين، ويعني إدانة النضال الوطني الفلسطيني، يعني إدانة كل حجر رمي على صهيوني في يوم الأرض، ويعني إدانة كل منظومتنا الفكرية والثقافية، بل وإدانة كاريكاتير ناجي العلي، وأدب غسان كنفاني، وشعر محمود درويش، وهكذا حتى آخر ملصق عن حق عودة الشعب الفلسطيني على جدران مخيم من مخيمات اللاجئين.

يمكن القول إن كل ما قام به العرب منذ قيام كيان العدو على أرض فلسطين، وعلى كل المستويات بما فيها الثقافية، مبني على مقولة إن أرض فلسطين للفلسطينيين الذين هجروا منها، وإن أساس الصراع يكمن في أنه لا شرعية لوجود الصهاينة على أرض فلسطين، وهذا الأساس يمتد إلى كل مستويات الصراع، بما في ذلك طاولة المفاوضات والاعتراف «بإسرائيل» نفسه، بل وحتى التطبيع معها . أليستِ المقولة الأساسية لدعاة التطبيع أن إسرائيل باتت أمرا واقعا يجب الاعتراف به

ما تحت السطح

خطوات إلى الأمام:

مرة أخرى حدثت الاستدارة الى الأمام، تشهد المنطقة (بعد وصولها إلى القاع) صعودا جديدا، وبداية لحالة نوعية جديدة. تتراجع الامبريالية والصهيونية على الوجه الذي يلمسه الجميع (فيما عدا العملاء في المنطقة)، يعيش النظام الرأسمالي أزمة لا خروج منها. تترنح الرأسمالية ولا يحول دون دفنها سوى عدم استكمال الجاهزية لقوى الثورة، وإن كان ميزان القوى العالمي يتعدل بوتيرة سريعة، وتجري اصطفاتات عالمية جديدة وراسخة لحد كبير على طريق حسم الأمر. لا تعدو أن تكون المسألة مسألة وقت وعمل جدي حاسم، وهو ما يخلق إمكانيات وظروف مواتية لتقدم فعال لقوى التغيير العربية.

محاولات مستيتية:

يدرك العدو الصهيوي- امبريالي طبيعة التطورات التي تجري. من هنا تتم محاولات مستميتة من هذا العدو لخلق أزمات ومشاكل لإغراق كل البلدان العربية وإيران، تعيق التطورات الياجبية. إن نظرة خاطفة لما يجري في لبنان وفلسطين والسودان ومصر... الخ من العدو الخارجي والعملاء من العرب هو ما يترجم حالة اللهاث والتشبث والضراوة لوقف المسيرة تجاه انتصار التحرر والتقدم وإنهاء الصراع ضد العصابات التي تحتل فلسطين بانهاء وجود هذا الكيان.

هنا تم طرح مستشار «الامن القومي الإسرائيلي» السابق، اللواء احتياط جيبورا أيلاند لمشروعه الخاص بمقايضات لأراض في الضفة الغربية وسيناء والنقب في إطار صفقة غربية بدعوى حل الصراع. وهذا الطرح هو خطوة على طريق «الشرق الأوسط الجديد» لتأييد وجود كيان العدو وتحقيق سيطرته. والأدق محاولة تدارك الوضع قبل أن تقلت الأمور تماما، بعد أن أصبح استمرار وجود هذا الكيان موضع شك.

يتصور من ينظرون بسطحية إلى الواقع العربي والإقليمي الراهن، وحالة السعار التي تتلبس القوى المعادية في الخارج أو الداخل، وإلى الممارسات العلنية والخفية المعادية، أن هذه القوى قادرة على معاودة الصعود من جديد .

من كان يتصور أنه في ظل عنفوان نظام شاه ايران وأجهزة أمنه الجرارة ، ودعمه الأمريكي غير المحدود بينما التفاعلات تجري تحت السطح لتنتج الثورة التي لم يتمكن الأمريكيون بكل ما يمتلكونه من امكانيات التتبُُّّ بها أو التصدي لها؟

تتداخل الوقائع والأحداث وقد نرى في سياق التقدم العام بعض تراجعات، يجري كر وفر. ينبغي ألا يحدث ذلك تشوشا في رؤيتنا أو يسلمنا للتراخي. النظرة لا يجب أن تقتصر على ما فوق السطح. ما تحت السطح هو الأهم. لذا يتحتم رصد والتفاعل معه. أن نعبئ قوانا دون يأس أو وهن فالانتصار لا يتم دون جهود وتضحيات.

■ ■

من يهودية «إسرائيل».. إلى خوائنا المفجع



والتعامل معه على هذا الأساس لإنهاء الحروب في المنطقة؟ ألا تحوي هذه المقولة استسلاما بالقوة للوجود الصهيوني في فلسطين يتضمن في طياته إنكارا لحق اليهود التاريخي فيها؟ بهذا المعنى تكون المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة الصهيونية، مطالبة بالانتقال إلى مربع جديد أساسه الاعتراف لليهود بحقوق تاريخية في فلسطين، كل هذا وليس ثمة في كل هذا الفضاء العربي الخاوي من يتحرك فعلا لوقف التراجع، ليس ثمة من يقول في الثقافة قبل السياسة، إن أي اعتراف مفترض بيهودية «دولة إسرائيل» ما هو إلا مسح لهويتنا الثقافية، وإنكار للحق العربي الفلسطيني التاريخي.

إذا كان ثمة من قال في السياسة إن توصيف «دولة إسرائيل» مسألة تخص الإسرائيليين، فإن الذي قالها هو من يجلس للتفاوض دون أي مركز قوة يفاوض بناء عليه، ودون مقاومة تدعم موقفه السياسي، وحتى دون موقف سياسي أصلاً . أما أن يكون هذا موقف أغلب المثقفين العرب سواء بالتصريح أو بالصمت وعدم إعطاء موقف جذري واضح من المسألة، فإن لهذا دلالات خطيرة لن تقف عند مستِقبل القضية الفلسطينية، بل إنها تمتد لتشمل هويتنا جميعا، ألم ينتبه أحد إلى أننا جميعا نعيش حرب هوية؟

■ ■

«على كفيّ عفريت»..!



هل يشكل تأجيل موعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء اللبناني المُخصّصة لبحث ملف الزور أسبوعا واحدا مخرجاً كافياً لسحب فتيل الانفجار المتوقع في لبنان؟ وماذا يعني بدء انضراط عقد «طاولة الحوار اللبناني» في أعقاب إعلان رئيس كتلة التغيير والإصلاح في البرلمان اللبناني ميشيل عون مقاطعته لها إذا لم تتعقد جلسة الوزراء، وهي لم تتعقد؟ وهل تشكل هذه المقاطعة دليفاً للمقاطعة التي طالب بها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله للمحكمة الدولية ومحققها من جانب الحزب وحلفائه؟ وهل سيصدر القرار الظني المتهم لحزب الله باغتيال الحريري الأب في غضون أيام أو أسابيع حقاً، حسب التسريبات الجديدة؟ وكيف ستكون تداعيات ذلك؟ بل وضمن المعطيات وتضارب المواقف الصادرة من لبنان ومن محيطه العربي والإقليمي والدولي حول قضاياهِ المستعصية، إلى أي حد سيصمد «تماسك» حكومة «وحدته الوطنية»؟

جملة هذه الأسئلة تضع لبنان وكل المعنيين بشؤونه، كلا ضمن معسكره، أمام مفترق طرق حددته عملياً قوى المعارضة اللبنانية: إما تفكيك المحكمة والانقلاب على كل مفرزات السنوات الخمس التي أعقبت اغتيال الحريري، أو القذف بلبنان إلى المجهول، بما فيه الاقتتال الأهلي، بغض النظر عن حجمه ومداه. الحريري الابن، «رئيس حكومة جميع اللبنانيين»، المتشر بلسانه وقدميه، تلقى اتصالاً من أوباما وتأكيدات من ساركوزي، تقول له «تماسك نحن خلفك!»، وخلف المحكمة، وهو ذاته تهرب من استحقاق الجلسة المذكورة بحجة جدول أعمال زيارته إلى لندن التي طلب خلالها من حكومة ديفيد كاميرون تقديم المساعدة في «دعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية، والمحكمة الدولية، مغلفا هذا الجوهر «التخاذلي» بحديث عن ضرورة لجم التهديدات الإسرائيلية ودعم المبادرة العربية، بيرونية الإعلان، وحتى دعم محادثات مدريد ..»

حزب الله في المقابل، وعبر نائب أمينه العام، الشيخ نعيم قاسم، عاود التأكيد على أن مواقف الفرقاء اللبنانيين، شركاء «حكومة الوحدة»، ينبغي أن تصدر قبل القرار الظني لا بعده، تاركا الاحتمالات مفتوحة لردود الفعل من الحزب وغيره، في حال صدور القرار الفتنة. وبالتوازي أطلق الحزب حربه النفسية: كل لبنان تحت سطوة انتشاره الأمني «في لحظة الصفر»، وسط توقعات بأن حزب الله في تلك اللحظة سيتجه نحو الحسم الخارجي عبر مواجهة مع الكيان الإسرائيلي، بوصفه العدو الأساسي، لأن البديل هو الوقوع في الفخ المنسوب أمريكياً-إسرائيلياً، مع من لف لفهما من عرب الاعتلال والتآمر، وهي ذات المواجهة التي يتشدق بخصوصها قادة الإحتلال من عسكريين وأمنيين من أنها ستكون شاملة ومتعددة الجهات: لبنانياً- سوريا- إيرانياً.

وسط هذه الأجواء، وبخصوص الاستعصاء اللبناني، ورغم خطورته، يأتي الحديث عن «استمرار» المشاورات السورية- السعودية و«ضرورة» إنضاجها ..أي غياب التوافق بين طهران ودمشق، بما يؤكد استتاجاتنا مؤخراً بخصوص جوهر «التحول السعودي»، وهي الحالة التي تتسحب على المواقف السعودية من بيروت إلى بغداد، ولاسيما في ظل التحليلات التي ربطت بين فشل «المبادرة» السعودية لاستسناخ «طائف عراقي» على مقاس مصالحها المرتبطة مع واشنطن استبعاداً لطهران، وعودة التفجيرات «البندرية» الدامية (نسبة إلى بندر من سلطان) إلى أرض الرافدين، ناهيك عن تلك الدعوة الألمانية المريبة لقيام حكم ذاتي لمسيحيي العراق، باستغلال تأجيجي ألماني لجريمة كنسية سيدة النجاة.

وهكذا يتضح أن المنطقة «على كفي عفريت» أمريكي- غربي مخنوق بأزمته. كفان «تلعبان» في العراق ولبنان، فيما تتمايل «أقدامه» في اليمن والصومال وحتى السودان الموشك على التقسيم والاقتتال الأهلي، ولاسيما في ظل دعوات من رئيس حكومة بريطانيا موجّهة للدول العربية لاجتثاث «آفة الإرهاب» ليس من اليمن والصومال، بالاسم، بل توسعا في طرح مسرح عمليات جديد أسماه كاميرون صراحة: «شبه الجزيرة العربية»..(١). تحت ذريعة خطر تنظيم القاعدة، وما بات يعرف به الظروف المفخخة» التي تسرح وتمرح في مدن أوروبا وأمريكا ..!

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، التي أكدت بعض التحليلات أنها مفبركة، وبغض النظر إن كانت أسهمت في خسارة الديمقراطيين للأغلبية في مجلس الشيوخ أم في استعادة الجمهوريين لهذه الأغلبية، فلا ثمة فرق جوهري بالنسبة لشعوب المنطقة، لأنها كانت ولا تزال وستبقى تعاني من «القوة الغيبة» للجمهوريين ومن مثيلتها «الذكية» التي ابتدعها الديمقراطيون، «القوة قوة، والبطلش بطش»، ومخططات القتل الأمريكية بالرصاص أم بالسم واحدة، مهما كان مصدرها وريافطها، جمهورية أم ديمقراطية.

الواضح بخصوص المنطقة، ودائماً في ظل الأمة الرأسمالية المستعصية، هو استعادة المعسكر المعادي، بمراكزه ونقاطه المتقدمة، من واشنطن وحتى تل أبيب، مروراً بباريس ولندن وبرلين، لمستوى مرتفع نسبياً من التنسيق وتبادل الأدوار، أي درجة أعلى من إحكام التنسيق. ليعود السؤال مجدداً عن درجة التنسيق لدى المعسكر المضاد، وحجم استعداداته للحظة الصفر، في مواجهة العفريت..؟!

o.bozo@kassioun.org

◀ عبادة بوظو

سيطول عمر الذهب أكثر من الدولار حالما تحدث المذبحة



والأسواق المالية بإمكانية تحقّق هذا النوع من التعديلات المحدودة الهادفة لإحراز أداء أكمل مجردّ وهم، لكنّه الخيط الرفيع الذي يسمح بعدم زعزعة الثقة بالاستثمار والأعمال التجارية.

سيحاط انهيار النظام النقدي بفوضى شاملة. سوف تعمّ الفوضى حالما يبدأ التضخّم. سرعان ما ستتضرّر أصول ذوي الدخل المحدود. وستصبح أسواق تبادل العملات مشلولة. كما سيصبح الاقتصاد أكثر هشاشة ولا يمكن التنبؤ به.

سيكون الذهب، رغم عدم كماله، مقياساً أكثر وثوقيّة لمدى الدمار النقدي الراهن والمستقبلي. فالارتفاع الأخير لسعر هذا المعدن بالدولار والذي بلغ ١٣٨١ دولاراً للأونصة، وهو ارتفاعٌ قياسي، رافق الحديث عن جولة جديدة من تقليص كتلة النقد المتداولة والنزاعات العلنية بين الدول حول قضايا التجارة وأسعار العملات.

فقاعة الراضين

يشير الراضون إلى سعر الذهب ويشاهدون فقاعة، من غير أن يفهموا أنّ التسارع الوحيد يحدث في معدّل تدهور العملة الورقية. ينظم الإحتياطي الفيدرالي هجوماً على قيمة الدولار، مقتنعاً بأنّ هذا الهجوم خير وسيلة للحدّ من قوى السوق الإنكماشية. حينها يكون الناس ساهين، فالوضع مثالي للتحرك. إذ يمكن أن ينجح التضخّم فعلاً حين لا يرى الناس تقدّمه.

السيل الجارف من التعليقات حول الذهب ليس نذير فقاعة. يقدّم الناقدون المناهضون للذهب خدمة كبرى لأولئك المسكين باللحظة التاريخية، فهم يسهّلون الوضع المواتي لأحد الأصول، سيبقى صامداً حين ينهار كل شيء.

مدير إداري في إدارة موجودات توكفيل في نيويورك



أكثر المقاعد تقلقاً في تاريخ الشؤون النقدية. في محاولات حرّاس الاستقرار النقدي المزعومين هؤلاء تدعيم النظام، لم يفعلوا سوى تشييد محرقة للعملة الورقية. مضينا نحو نقطة اللاعودة. ربّما سيُصبح تقليص كتلة النقد المتداولة طريقة عيش.

ليس هنالك حدث استثنائي

يبدو أنّ رؤية الاستثمار المجمع عليها ستكون حدثاً استثنائياً كما كانت أزمة الائتمان في العام ٢٠٠٨ حدثاً استثنائياً من المستبعد أن يتكرر. ليس ذلك سوى أضغاث أحلام. لقد قامت السياسة النقدية بتوريط نفسها. وفق مسارنا الراهن، سوف يتشكل مزيد من الفقاعات ومزيد من انهيارات. تشعر الأسواق والمؤسسات النقدية بالبالء، وينعكس ذلك في اللجوء إلى الأصول التي يفترض أنها آمنة مثل سندات دين الشركات والخزينة زهيدة الفائدة، إضافة إلى التمتع عن إقراض المصارف التجارية. نحن عالقون في فخّ سيولة هائل. تكمن السخرية في أنّ نجاح البنوك المركزية في خلق التضخّم سيؤدّي إلى تدمير قيمة تلك الأصول الأمنة. تكلم هي المذبحة التي تلوح في الأفق.

في العقلية المتحدّلة لحكّام البنوك المركزية، يعبّن لهم كتيّب التعليمات الخاصّ بهم مقدّاراً مناسباً للتضخّم. هكذا، وحالما يتسارع التضخّم، سوف ينفق المستهلكون ليتخلصوا من دولاراتهم متضائلة القيمة ويحفّزون الاقتصاد! حالما يبدأ المستهلكون في الإنفاق، سيكون وقت رفع معدّلات الفائدة قد حان، لأنّ قاعدة الازدهار الصلبة ستكون قد شيدّت، كما يزعمون.

خيطٌ رفيع

لكن، وأياً كانت وعود كتيّب التعليمات، لا يمكن المغالاة في قدرة الأسواق المحلية على تخطي استطاعتها. الاعتقاد السائد بين صانعي السياسة

رداً على تصريحات سيلفا كير

جاءت تصريحات نائب الرئيس السوداني وقائد «الحركة الشعبية لجنوب السودان» لتؤكد من جهة حجم التآمر على السودان ووحدته الترابية وطبيعة القوى الاستعمارية والصهيونية الداعمة لإستراتيجية تجزئة الوطن العربي وتقسيمه وتفتيته، ومن جهة أخرى كعملية تسويق رخيص لا انفصال جنوب السودان لدى هذه الدوائر المتآمرة، حيث يسعى سيلفا كير للحصول على بطاقة دعم من الكيان الصهيوني في وقت ينفض فيه العالم عن هذا الكيان المجرم ويزداد حصاره يوماً بعد يوم.

وفي تصريحه أن حكومته ستقيم سفارة للكيان الصهيوني في جوبا، وأن أعداء «إسرائيل» هم الفلسطينيون فقط، يتناسى المرشح الجديد للتبعية الصهيونية أن كل الأحرار ومناصري الحرية والحق والعدل وحقوق الإنسان في العالم هم أعداء هذا الكيان العنصري الفاشي الإرهابي وأن الشعب الفلسطيني هو ضمير العالم ومناصرة قضيته هي مقياس الالتزام بالحرية والحقوق والعدالة.

القوى وانقلاب الموازين

◀ ويليام بفاف

ترجمة وإعداد: موفق إسماعيل

كل المفتونين (أو المرعوبين) من نمو الصين العصري واستحقاقاته السياسية الجديدة يعرفون، تمام المعرفة، أن القوى الغربية تدير دفة العالم منذ قيام حركة التنوير وثورة الصناعة. إنما، قبل بلوغه أعلى ذراه، كان العالم مُلكاً للصين ذات مرة، منذ سمو حضارة هسوان تسونغ (Hsuan Tsung) في القرن الثامن. وحتى فترة حكم سلالتي سونغ (Song) في القرن العاشر، كما كان مُلكاً لخلفاء العرب في الفترة ذاتها، في حين بقيت إقطاعات أوروبا، راكدة، تحجز في المؤخرة موقعها. لكن الأزمنة تتغير (كما يلاحظ أتباع «حزب الشاي»، وغيرهم من الأمريكيين).

يتمرس أولئك الذين يتولون إدارة العالم المعاصر بعقد المؤتمرات للباحث فيما يجري، وما يمكن أن يحمله المستقبل، وما يمكن فعله حيالهما، حيثما اقتضى الأمر. وطيلة حياتي المهنية، كان الغربيون،



على العنف الأيديولوجي. وانتهت بعد ٤٥ سنة، مخلفة الولايات المتحدة لتواصل ما يجب الاعتراف، اليوم، بكونه إساءة حكم ما تبقى، عبر التدخلات العسكرية له «ابتداع الديمقراطية». اعتراف ببلغ

والهند وبإكستآن والدول العربية الرئيسية، منذ الآن، تأثيراً نافذاً على مستقبل العالم، وليس على مستقبل محيطها الإقليمي وحده. وإذا ما واصل هيجان الجيش الأمريكي، في العراق وأفغانستان وباكستان، إخفاقاته، فلا ريب سينتهي إلى تدمير ادعاءات أمريكا العولمية.

ضمن كل هذا، لعبت أوروبا دوراً سلبياً إلى حد كبير، عبر حربين عالميتين. وما زال تقييم الوضع الذي ستؤول إليه حال الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، أمراً مختلفاً تماماً، من الناحية السياسية على الأقل.

غير أنه، ينتشر في أوروبا الغربية وعي مسألة إعادة تشكيل العالم المعاصر، وفق صيغة جديدة كلياً، تصبح فيها دول أوروبا، مجتمعة أو منفردة، جزءاً من نظام أعم. وضمنه، تركيا وإيران والصين واليابان وكوريا وروسيا الحديثة وبعض دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى، تكتسب أهمية لم تحظ بها منذ عام ١٩٤٠. وضمن هذا النظام أيضاً، تغدو جميع هيئات «حكم» العالم (من المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، مروراً بما أنتجته مرحلة ما بعد «بريتون-وودز» واقتصاد «اتفاق واشنطن»، إلى مجموعة العشرين، وما يوازيها) غير ملائمة للحقبة الجديدة، من الناحيتين الفكرية والتنظيمية، على السواء. ■■

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، سواء من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أو من خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

الموضوعات البرنامجية.. والتحديات التنظيمية

◀ دبر الزور. فاضل حسون

بداية، أسجّل موافقتي على كل ما جاء في موضوعات المهام البرنامجية المقدم من مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والمطروح للنقاش العام، ومن خلال متابعتي لهذا النقاش الذي نشر على صفحات جريدة قاسيون، والارتياح الذي أبداه الرفاق والأصدقاء لما طرحته الموضوعات، أؤكد أن كل هذه الانطباعات الإيجابية ما كانت لتتوافد بهذا الشكل الكبير لولا عمق هذه الموضوعات، والتي لم تأت من فراغ، بل جاءت عبر عمل شاق ودؤوب وإصرار من الرفاق منذ نحو عقد من الزمن، بدءاً من توقيع ميثاق الشرف إلى الاجتماع الوطني الأول وصولاً إلى الاجتماع الوطني الثامن.. حيث كانت المسيرة حافلة وغنية بالرغم من قصر المدة نسبياً، وحققت هذه الانطلاقة الصادقة الطموحة، ما لم يحققه الشيوعيون السوريون على مدى عقود من الزمن، وذلك من خلال خطاب سياسي ورؤية علمية واسعة وخلاقة لجمل القضايا السياسية والاقتصادية عالمياً وإقليمياً ومحلياً. إن ما قدمته اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين خلال الفترة المنصرمة، قد أثر بشكل واضح على مجمل الحياة السياسية في البلاد، وتبنى كثيرون ممن يعملون بالشأن العام الكثير من الأفكار والمواقف والمصطلحات والتحليلات السياسية التي أبدعتها اللجنة الوطنية، مثل (الثنائية الوهمية: معارضة- نظام، الربط بين الوطني والاقتصادي - الاجتماعي والديمقراطي، استشراف بداية انهيار النظام الرأسمالي، بداية انفتاح الأفق أمام القوى الثورية والشعوب، تشخيص أزمة الحزب، وحدة شعوب الشرق العظيم، خيار المقاومة، إلخ...)، والسبب في ذلك أننا استدنا كشيوعيين استناداً حقيقياً إلى مرجعيتنا الفكرية (الماركسية اللينينية)، وحاولنا قدر الإمكان، الابتعاد عن العدمية والنصوصية، منطلقين من ضرورة استعادة الشيوعيين السوريين لدورهم الوظيفي في المجتمع.. وقراءتنا الصحيحة العميقة المتفائلة والثورية لنضج الطرف الموضوعي لبداية انهيار الرأسمالية، وبداية انفتاح الأفق أمام القطب الآخر، قطب الشعوب المضطهدة وفوق التحرر الوطني.

إن المهام المطلوبة من الشيوعيين كبيرة وعظيمة، وعلى الرفاق أن يرتقوا بعملهم إلى مستوى الموضوعات، وخصوصاً لجان المحافظات ولجان الدوائر، وأن يقدموا المبادرات وإبداع الحلول وأساليب العمل كي تترجم هذه المهام على أرض الواقع، وليكتمل هذا الهلال ليصبح قمراً يضيء سماء سورية.

ومع ذلك، فإني أسجّل على الموضوعات أن هناك بعض القضايا لم تأخذ حقها في القراءة، ومن ثم في النقاش العام، وآتمنى على الرفاق مندوبي الاجتماع الوطني التاسع أن يقوموا بمناقشتها مثل قضايا (البيئة، الثقافة، الفنون، القضايا الاجتماعية..).

كما أحب أن أنوه أنه يجب علينا أن نولي اهتماماً أكبر بالإعلام، وأن ندرك عميق دوره في الحياة السياسية والتأثير والجذب، ونعمل على ذلك في تطوير وسائلنا وأدواتنا، ومحاولة الاستفادة من جميع وسائله العصرية التي لم نستفد منها بعد، خاصة وأن للإعلام الحديث دوراً هاماً ومجورياً سيمكّننا من إيصال خطابنا ورؤيتنا لأوسع شرائح المجتمع السوري بشكل خاص، والعربي بشكل عام. ■■

◀ دمشق- علي نمر

بمجرد قراءة بسيطة لمشروع موضوعات المهام البرنامجية المقدمة للاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين، تتفتح الشهية للحوار والكتابة في جزئياتها وتفاصيلها، والتي ستكون بمجموعها بعد إقرارها إغناء حقيقياً للموضوعات البرنامجية التي سيقرها الاجتماع الوطني، والتي ستشكل الأساس الحقيقي لبناء حزب شيوعي حقيقي.

ففي السنوات الأخيرة قامت محاولات عديدة ومن مختلف الجهات والاتجاهات السياسية لضرب ومهاجمة الماركسية ـ اللينينية، ليس بوصفها إيديولوجيا فقط، وإنما بوصفها الأساس الفكري والنظري والتنظيمي للحركة الشيوعية ككل، وكان واضحاً أن كل الاتجاهات التي كانت تمشي بهذا السرب حظيت بدعم لا مثيل له من أعداء الشيوعية، الذين كان لهم دور بارز في انتعاش الانتهازية داخل الحزب، حتى أصبح كل من يعمل من أجل خراب الحزب يلقب بأنه «أبو الحزب» أو أنه مطور الماركسية الحقيقي، رغم أنه غالباً أبعد ما يكون عنها، لأن الماركسيةـ اللينينية بوصفها علماً، لم تعط تفسيراً متكاملاً ومتناسقاً وتكتشف القوانين الموضوعية لتطور المجتمع والطبيعة فقط، بل رسمت أيضاً الحدود بين الشيوعي الحقيقي والشيوعي المزيف.

ومن هنا فإن التجربة التاريخية أظهرت أن وحدة الشيوعيين وتنظيمهم بقوة واحدة، أمر ضروري من أجل تحقيق أهم التحولات الاجتماعية في ظروفنا الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التنظيم ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة لبلوغ الهدف المنشود، والوحدة المنشودة – كما جاء في المرجعية الفكرية – ليست بوحدة المواقف النظرية، وإنما يجب أن تعني وحدة الإرادة والعمل.. لذا فإن نجاح الشيوعيين السوريين في إعادة بناء حزبهم الشيوعي القادر على لعب دوره الوظيفي ـ التاريخي تشترطه شروط عديدة، تأتي في مقدمتها صحة سياسته وخطابه، ومثانة صلاته بال جماهير أي بالعودة إلى الشارع، وفعالية النضال الذي يخوضه، وأشكال وطرائق العمل التي يطبقها على أرض الواقع، ولعل هذه كانت إحدى النقاط العلام التي أجرت فرزا طبيعياً بين الشيوعيين أنفسهم، فعام على السطح وبشكل واضح، الشيوعي «الرت» الباس، من الشيوعي «الحقيقي والملتزم» بقضايا شعبه ووطنه، أي بنوعية أعضائه والتي تكللت بطرح فكري المؤيد والناشط.

إن مشروع الموضوعات أكد على أن استعادة الدور الوظيفي ـ التاريخي لابد أن تستند إلى المرجعية الفكرية الماركسية – اللينينية التي تتطور ويتصلب عودها في النضال ضد الميلين اللذين يعيقان تطورها

وهما: العدمية والنصوصية، والسؤال: كيف سيحاسب المنتسبون الجدد للحزب من خلال هذين المعيتين، خاصة وأن شروط العضوية منذ التأسيس وحتى الآن هي نفسها التي تجتمع بثلاثة بنود لقبول العضوية، وهي أولاً: الاعتراف ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي، وثانياً: الانضمام لإحدى المنظمات الحزبية والاشتراك في نشاطها، وثالثاً تنفيذ قرارات الحزب ودفع اشتراكات العضوية، أي المالية؟.

والسؤال الآخر:كيف سنعمل ضد هذين الميلين على مبدأ تطهير الحزب من هذه العناصر السيئة بعيداً عن مبدأ الإقصاء، مع يقيننا أن المئات كانوا يتسربون إلى صفوف الحزب لأغراض وأهداف شخصية، ومن أجل الحصول على مزايا ومكتسبات، وهؤلاء هم كانوا أكثر الأعضاء إضراراً للحزب، وفقدانه لسمته التاريخية المتمثلة بدوره الوظيفي التاريخي؟.

فإذا كانت الماركسية وعي الضرورة، أي وعي القوانين الموضوعية، فإننا مدعوون بكل تأكيد، للتعامل مع هذه القوانين الموضوعية، لأن ماركسية اليوم في هذا العصر كعلم اجتماع، هي علم التحكم الواعي بالعمليات الاجتماعية، مع التنويه أن هذا العلم في مجالاته الأخرى هو تحكم واع في كل مجال يطرقه، أي أن الماركسية بمعناها الحقيقي يظهر دورها في هذا السياق كونها الجزء الذاتي والموضوعي معاً، الذي هو بالنهاية ذلك الوعي في سياق التطور.

فهل الفضائل الشيوعية متفرقة تملك تلك الإمكانيات والوسائل للتأثير في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية؟



وهل سيكون لها ذلك التأثير المأمول وهي موحدة؟ إذا كان البحث في قضية الثابت والمتغير مسألة معقدة جداً لدى بعض الأطراف والقيادات، فإن من مهمة الماركسيين أن يجدوا تلك الحدود الصحيحة في الظروف الملموسة اليوم، ما بين حدود الثابت وحدود المتغير، نظرياً على أقل تقدير، أي في إطار المنهج والقوانين والفرضيات، لأن إنجاز المنهج في قضية الثابت والمتغير ستحل العديد من المشكلات بين الماركسيين، كون المنهج يدخل نسبياً في إطار الثابت، ولأن التغيرات على المنهج هي تغيرات نسبية. أما الفرضيات فهي بالمطلق في إطار المتغير، أما القوانين فهي ما بين بين، ومن هنا كان التأكيد على خطورة التيارين الذين يتعاملان مع الماركسية بالعدمية والنصوصية، أي التعامل مع الماركسية ضد المرجعية الفكرية كنص مقدس ممنوع التقرب منه أو العدمية من خلال اعتبار الماركسية مجرد منهج وينفي قوانينها نفياً قاطعاً، أي نفي تجربة عشرات السنين من التراكم المعرفي.

إن التربية الشيوعية الصحيحة هي إحدى أهم مهام إعادة الدور الوظيفي التاريخي للحزب الذي سيعيد بناء الشيوعية من خلال الانضباط الواعي في العمل.

بالنهاية يمكن القول ودون أي تردد أو خوف، إن الثبات على المرجعية الفكرية المستددة على الماركسية ـ اللينينية تزيد من وعينا وثقتنا بأنفسنا والتاريخ، وما نقوم به، لأن هذه المرجعية ستكون بمثابة المفتاح للنضال المتواصل الذي سيكلل بالانتصار في مهامنا الكبرى وطنياً واجتماعياً وطبقياً وديمقراطياً. ■■

المرأة السورية.. والموضوعات البرنامجية

بعض القوى المجتمعية التي تعد نفسها ذات توجه تقدمي، بحيث يؤدي هذا النقاش العميق إلى إطلاق ما هو إيجابي وكامن في الإرث المجتمعي، ويمنع الطريق على أية قوة ظلامية يمكن أن رعتاش عليه). ومع التأكيد على الخصوصية السورية لهذا الإرث التاريخي، والذي تعد معرفته ووعيه شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لبحث المسألة، دون ربطه بالقضية الأساسية المتمثلة بالواقع المعاشي المتردي الذي تعانیه شرائح اجتماعية تبدو متباينة ومختلفة، ولكن مصالحها المتضررة من السياسات الاقتصادية بدأت توحدها شيئاً فشيئاً. وبالتالي فإن تحرر المرأة مرهون بتحرر كل المتضررين من تلك السياسات، عبر حراك ثلاثي الأبعاد (سياسي – اقتصادي – اجتماعي). وهنا لابد من التأكيد على مسألتين أساسيتين تتعلقان بخصوصية قضية المرأة في سورية، الأولى هي المعرفة التي ستمكن المرأة من وعي واقعها ومشكلاتها، وبالتالي صياغة مطالب حقيقية واقعية يمكن تحقيقها، والثانية هي التمكين الحقيقي للمرأة، أي تمكينها من خلال قوانين وتشريعات متطورة ومتفقة مع روح العصر ومستجدات التطور، وخلق إجماع شعبي على مفرداتها، عبر إشراك أوسع شرائح المجتمع بنقاشها قبل إقرارها لاحقاً.. وبهذا يمكن توفير الظروف اللازمة لتغيير ميزان القوى لمصلحة القضايا المطلوب حلها، وتحويل الشعارات إلى برامج عمل فاعلة وذات جدوى حقيقية. ■■

القضايا مثل قضية تحرر المرأة والدفاع عن حقوقها بشكل مباشر وتقصيلي، كما تعودنا من غيرها من القوى قديماً وحديثاً، والتي تضمّن هذه القضية في برامجها، وتتبارى أحياناً في رفعها كشعار أساسي.

والسؤال الذي لابد من طرحه: هل سقطت هذه القضية سهواً عن واضعي الموضوعات، أم أن الأمر يمكن رؤيته من زاوية أخرى؟

إن تحرر المرأة على أهميته قضية قائمة بذاتها، وعلى درجة عالية من الخصوصية والتركيب، ليست خارج إطار القضايا العامة والأساسية التي تعيشها البلاد بتركيبتها وتعقيداتها، وتداخل الأساسي فيها (القضية الوطنية وارتباطها وتلازمها مع القضية الاقتصادية الاجتماعية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى)، وبالتالي لن يخرج النقاش في قضية كهذه، وما يترتب عليه من حلول لاحقاً، عن هذا الإطار أيضاً، فالمشكلات التي تعاني منها المرأة السورية ليست معلقة في الهواء، ولا يمكن حلها بوصفات جاهزة أو مستوردة، بل لابد من إعادة النظر بالجذر الحقيقي لها إذا كنا فعلاً نريد اجتثاثها، وأعني بذلك ارتباطها العضوي بالوضع المعاشي الاقتصادي وانعكاساته الاجتماعية من جهة، وارتباطها بالموروث الاجتماعي والمخزون الذي نحمله من التراث من جهة أخرى. (وهو ما لم يتم بحثه جيداً فيما سبق، من جانب القوى التي تمثل الحركة السياسية أو حتى

لكن واقعياً، أدى غياب هذه الرؤية تاريخياً لدى معظم القوى والتنظيمات، أن ترفع وتبني شعارات كبرى، في برامجها ومهامها المطروحة نظرياً، صحيحة أحياناً، لكنها غير قادرة على إنجازها، أو لا تسعى جدياً لإنجازها لأسباب بنوية، مما يجعلها في النتيجة تنكفى على ذاتها وتتقلص، وتكتفي بالارث النضالي الذي ربما يكون بعضها قد اكتسبه تاريخياً، خصوصاً في فترة نهوض الحركة الثورية..

إن الشعارات مهما كانت كبيرة وصادقة، إلا أنها تظل في أغلبها حبراً على ورق إذا لم تجد لها إسقاطات على أرض الواقع، وإذا لم تجد المفردات الحقيقية التي يمكن أن يترجم فيها هذا الشعار إلى عمل أو فعل ملموس ضمن برنامج عمل حقيقي محدد بأجال زمنية.

ضمن هذا السياق، لابد من وقفة عند ما تم طرحه في مشروع الموضوعات البرنامجية.. فقد جرى طرح جملة من المفاهيم والأفكار المنجزة عبر الرؤية التي صاغتها اللجنة الوطنية منذ نشوئها وحتى الآن، والتي تميزت، في أحد جوانبها، في أنها لم تقدم كبرنامج ناجز لحزب قائم، كونها – أي اللجنة الوطنية– تسعى مرحلياً لتوحيد صفوف الشيوعيين باتجاه استعادة الحزب الشيوعي لدوره الوظيفي، بل جاءت كل موضوعة أو عنوان من الموضوعات مفتاحاً لجملة من القضايا التفصيلية المتفرعة عنها.. ولكن برز فيها قصورها عن عرض بعض

◀ إيمان ذياب

حسب ما هو متعارف عليه في العرف السياسي، تقوم معظم الأحزاب والقوى السياسية بعرض برامجها وطرحها للنقاش الداخلي كدليل عمل، خاصة قبيل انعقاد مؤتمراتها، ولاشك أن هذه البرامج تتفاوت في أطروحاتها حسب إيديولوجيات واتجاهات كل من هذه الأحزاب، والتغيرات التي قد تطرأ عليها، ومقدار قوتها الراهنة والمطموح الوصول إليها. لكن في العموم فإن أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الحركة السياسية في سورية ككل، مرتبط بهذه البرامج الضخمة، وعدم قدرة الأحزاب على تحقيق أغلب المهام التي أوحث لجماهيرها أنها ملتزمة بتحقيقها، مما يتسبب لاحقاً في ابتعاد جماهيرها عنها، وضعف ثقتها بها..

فما الذي يؤدي لمثل لهذه النتيجة عادة؟

لعل السبب الأساسي يكمن بعدم امتلاك هذه القوى لرؤية حقيقية، تربط بين مرجعياتها الفكرية (النظرية) من ناحية، والواقع الموضوعي الملموس للجماهير التي تمثلها من ناحية أخرى، مما يؤدي – فيما لو تم فعلاً – إلى صياغة مهام حقيقية ملموسة وقابلة للتحقيق، وبالتالي خلق ذلك التراكم اللازم والكافي لتطورها اللاحق وإثبات ذاتها ومصداقيتها كأحزاب فاعلة في الحياة السياسية.

ربما..!

صنّاع الثقافة العربية

تثير الأموال الطائلة التي تغدقها مؤسسات المجتمع المدني الغربية على المشاريع الثقافية في بلدانا القلق والريبة. فليس من الممكن الفصل بين هذا الدعم وبين البرامج السياسية للدول التي تغدقها، لا بل إن الاسم الذي تتخذه هذه المؤسسات: «المنظمات غير الحكومية» يسمح، وبسهولة، بتسلل الصهيونية إلى عقردارنا .

الغرب، سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة ـ لا يوفر جهداً من أجل صناعة «شرق أوسط جديد» ، فحين جوبهت سياساته وهجماته العسكرية، ولا تزال تجابه، لم يجد غير الثقافة لينفذ منها إلى وعي الشباب العربي، هكذا راح يمرمر أجندته عبر الثقافة، من دعم طباعة الكتب، إلى إنتاج (الإلبومات) الغنائية والعروض المسرحية والأفلام السينمائية، مروراً بالندوات والمؤتمرات وورشات العمل.. إلخ، بحجة مقاومة الإرهاب والحاق دول المنطقة بركب الحضارة. والمؤسف أنّ كثيراً من المثقفين العرب قد انطلت عليهم الأمور وشاركوا، من حيث لا يدرون، على الأغلب، في هذه الخديعة.

قد يقول قائل: متي نكفّ عن التفكير بعقيلة المؤامرة؟ والجواب البسيط: ومن قال إنّ التأمّر علينا قد توقّف!!

الإمبريالية الصهيونية لديها أطماع لا تنتهي، وهي لا توفر جهداً ولا وقتاً لتحقيق مصالحها، وهذه الأطماع تعبر عن نفسها بخطط وبرامج تأخذ أشكالاً حضارية راقية، لا بل إنها تزداد رقياً وإنسانية مع الوقت!! فهل نصمّ الأذان والعقول؟

ولإيراد مثال على محاولات تصنيع الثقافة نشير إلى المشروع العولمي العملاق: «موسيقى العالم»، هذا المشروع الذي يركّز بشكل أساسي على الدول العربية والإفريقية واللاتينية، حيث يتم تقديم المغنين والموسيقيين الذين يعملون وفق موسيقى الكترونية، والغريب أنّ هذه الطريقة تجعل أغنية سورية على درجة عالية من التشابه مع أغنية كولومبية.. فما الهدف؟ ليس محو الخصوصيات الثقافية، وبالتالي محو الهويات لإدراجها ضمن الهوية الأمريكية القائمة على رفات الهنود الحمر؟

إنها حرب ثقافية بكل معنى الكلمة.. ولكم أن تسألوا ما الذي ينفية أن يوجد مدير ثقافي دانمركي، من تلك البلاد التي من فئة **بعض** خمس نجوم **بعض** في مدينة مثل غرّة هل هذا تقان إنساني؟ إذا لم يكن في خطر خلال كل ما تعرضت له هذه المدينة.. كحال البطلة الشهيدة راشيل كوري؟

الجواب عندهم...

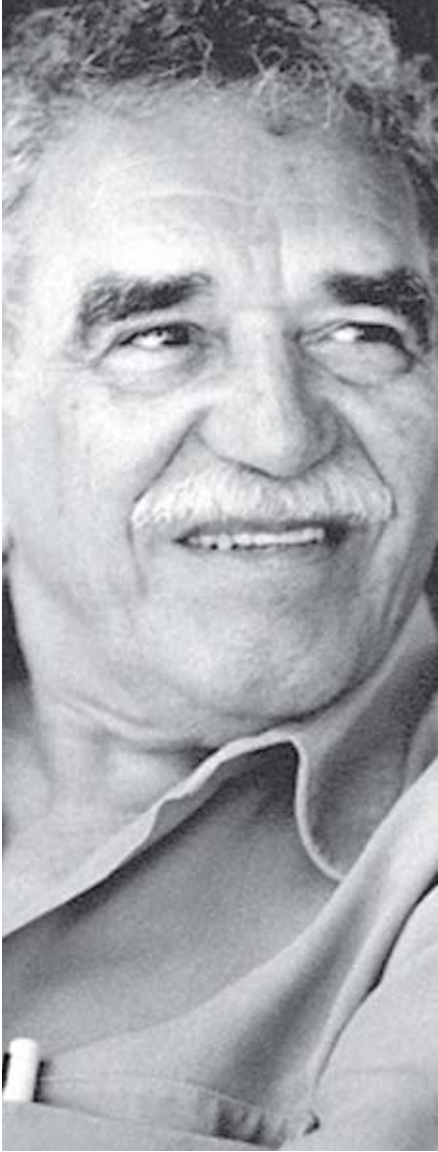
raedwahash@gmail.com

ماركيز يكتب: زجاجة في البحر.. من أجل إله الكلمات

◀ ترجمة: أحمد عبد اللطيف

في الثانية عشرة من عمري كنت على وشك أن تصدمني درّاجة. أنقذني قس بصرخة: انتبه! وسقط سائق الدرّاجة على الأرض. دون أن يتوقف، قال لي القس: «أرأيت ما هي سلطة الكلمة؟». عرفتُها في هذا اليوم، فضلاً عن ذلك، كلنا نعرف الآن أن أهل المايا كانوا يعرفونها منذ أزمنة المسيح، وبدقة شديدة، لذا خصصوا إلهاً من أجل الكلمات.

لم تكن للكلمة مطلقاً سلطة شبيهة بسلطة اليوم. فالبشرية استدخل ألفيتها الثالثة تحت إمبراطورية الكلمة. وليس صواباً أن الصورة تحل محل الكلمة ولا أنها تستطيع إطفاءها. بالعكس، إنها تعززها: فلم يتمتع العالم بكلمات كثيرة سهلة الوصول وذات سلطة وإرادة مثلما يحدث في برج بابل الهائل للحياة الحالية. كلمات مبتكرة، أساءت معاملتها أو قدستها الصحافة، الكتب المتاحة، لافتات الإعلانات؛ كلمات منطوقة ومغناة في الراديو، في التلفزيون، في السينما، في التلفون، في مكبرات الصوت العامة؛ كلمات بفرشة عريضة في حوائط الشارع أو مهموس بها في الأذان في ظلال العشق. لا: المهزوم الكبير هو الصمت. فلأشياء الآن أسماء كثيرة في لغات كثيرة ومن الصعب معرفة كيف تُسمى في واحدة منها. اللغات تتناثر وتتطلق، تمتزج وتلتبس، تصوب ناحية مصير حتمي للغة عالمية. على اللغة الإسبانية أن تعد نفسها لدورة كبيرة في هذا المستقبل بلا حدود. إنه حق تاريخي. ليس لأسبقية هيمنتها الاقتصادية، كلفات أخرى حتى اليوم، وإنما لحيويتها، لديناميكيّتها الخلاقة، لخبرتها الثقافية الواسعة، لسرعتها وقوة توسعها، في مدار خاص يضم ١٩ مليون كيلومتر مربع و ٤٠٠ مليون متحدث عند نهاية هذا القرن. قال مدرس آداب إسبانية في الولايات المتحدة وكان محقاً إن ساعات الدرس يقضيها في العمل كمترجم فوري بين أبناء أمريكا اللاتينية من بلدان مختلفة. من الملفت للانتباه أن الفعل pasar له ٥٤ معنى، بينما في جمهورية الإكوادور للعضو الذكري ١٠٥ اسم، وفي المقابل كلمة مثل condoliente، التي



قصة حصار الطيرة

◀ رائد وحش

نحبّه جداً.. أما هو فليس بالضرورة أن يبادلنا المشاعر ذاتها، فكلّ ما يراه فينا هو أننا مجرد جمهور، وكلما لامس ازدياداً في حبنا له كلما علا منسوب نرجسيته، إلى درجات غير مقبولة أحياناً كأن يتركنا ويمضي...

هو أبو العبد الفلسطيني الواقعي، لا أبو العيد البيروتي المتخيل بطل النكات اللبنانية الفاحشة!! أبو العبد الطيراوي، من طيرة حيفا، تلك القرية التي جعلت الروح الفلسطينية الساخرة شعارها: مجحاف وبطحة عرق، كدلالة على اختصاص أهلها في مهنة الدهان، وولعهم الشديد بالخمر.

الميزة الأهم لأبي العبد الطيراويّ أنّه راو محترف، يكفي أن يأتي (كيّفه) الحكائي حتى يذهب في (سوالفه) إلى أقاصي الأقاصي، دون مبالاة بتزوير التاريخ أو باتهامه بالكذب والتلفيق... فما يهيمه هو أن يحكي ويحكي. تلك لذته، وبالتالي لذتنا، وإذا ما سقت لكم بعضاً من حكاياته ستقولون: ليس العتب عليه بل عليكم أنتم يا من تتيحون له الفرصة ليخصّ كل هذا التخبيص؟! لاضير لدينا أبداً فسواء زور التاريخ أم قلب الدنيا يبقى ههنا الأول حيازة الإمتاع من (خراريف) الرجل الجالس على عتبة بيته معيذاً سرد الحكايات التي نعرفها وتعرفونها، ولكنّ على طريقتة الخاصة، تلك الطريقة التي تُختصر بأنّه يدخل في كلّ قصصه كيطل أساسي، لا يقلّ شأناً ولا أهمية عن عنتره أو السندباد أو زرقاء اليمامة!! بل إن أولئك الأبطال يأتونه لطلب النجدة والمعونة، فهو الشيخ الشهير بمرورته وشجاعته وكرمه، ولا سبيل لديه إلا الإغاثة مهما كلفه الأمر.

بين ما اخترعه من أحداث وتواريخ اخترع شخصية تابع يرافقه في كل الحكايات هو أحمد الدقر.. جاعلاً منه، دون أن يدري، رفيقاً دائماً وتابعاً مخلصاً، فأبو العبد في النهاية يقتدي بأبطال حكاياته، أو أنهم ليسوا بأفضل منه، فإذا كان في إحدى (السوالف) يحاكي صقر قريش فإنه يجعل الدقر مثل بدر رفيق الأمير الأموي الهارب، وإذا كان يحاكي الدونكيشوت فلا بد من منحه تابعه صفات وملامح التابع الخالد للفارس ذي الطلعة الحزينة سانشو نانثا.. يروي أبو العبد «قصة حصار الطيرة» فيقول منفلاً من الزمان والمنطق: والله خطيرة [أي: ذات مرة] بقينا قاعدين في المضافة عم نشرب شاي.. وفجأة دحم أحمد الدقر وقال: «إلحق يا عمي أبو العبد... يوليوس



القاروط.. قام صفن هيك يوليوس قيصر وقلي: يلا go... والله الصبح، تصبحوا بخير.. زقع الدقر عن أسوار الطيرة وقلي: «ألحق يا شيخ».. قلنالو: «شووووو؟» قال: «جيش يوليوس قيصر انسحب».. قتللو: «شو؟ مش شايف شي؟» قللي: «ولا دعزوق [شخص] عالشطّا، قتللو: «ولك اتطلع منيح ليكون تاركين حصان خشبي كبير، ويقعدوا يعملوا فينا مثل ما عملوا بطروادة؟» قللي: «فش إشي».. قتللو: «أقيمو الأفراح»..

هذه القصة المسجّلة حرفياً نموذج يمكنكم أن تتأملوا من خلاله في شخصية أبي العبد الطيراوي من جهة، وفي طريقة السرد من جهة أخرى. ولعل طريقة السرد تحديداً تثير تساؤلات عدة: لم يبحث هذا الرجل المهزوم عن نصر، لا بل نصر كبير جداً؟ ألا تشبه حالات الخوارق التي تجسدها هكذا حكايات ما سبق وجسدته السير الشعبية التي ظهرت في فترات ظلام وقوتو؟ إلى أي حد هو بئس ليحلم بكل هذا العز؟ ما الذي جعله يفكر بيوليوس قيصر.. ترى لأن الأجنبي، من وجهة نظره، سبب الخراب؟ لماذا كيف؟ متى وأين؟

.... إلى آخر ما هنالك من علامات الاستفهام المضنية والشاقة..

قيصر حاصر الطيرة!... فركضت وإذا بست سبع ملايين جندي... وطيارات وسيارات مثل النمل.. قتللو: «دقر... قللي: «آه... قتللو: «اجملي مجلس شيوخ الطيرة».. والله واجتمع المجلس بالمنزل وشرحنا الوضع وقلنا لهم: «هاااااا.. شو بتشوفوا؟» نطّ أبو قرمية وقال: «والله أنا بقول يا شيخ نحضر خندق حول الطيرة».. قتللو: «مبلى.. لتكون مفكر حالك سلمان الفارسي؟ أقعد تشوف...» نطّ دعزوق الإع وقال: «أنا رأيي يا شيخ نقاتلهم.. فكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة؟».. قتللو: «آخ.. ولك آخ.. ما هو أنتو مفكرين حالكو الصحابة، ما نصكوا يا عرصات جاي سكران ع المجلس».. قالوا: «طيب شو رأيك إنته يا شيخ؟» قتللو: «نّع لهون ولا دقر تشوف.. بتروح عند يوليوس قيصر ويتقلو: بيقلك عمي أبو العبد: دولا بك دقّ ليخة.. إن رحبت بتوخذ الطيرة، وإن خسرت بتدرمل فوراً على بلادك».. قللي الدقر: «طيب يا عمي كيف بدى اترجملو كلمة: ليخة؟» قتللو: «بتوخذ معك قاروط [طفل يتيم]... وإن قللك شو: ليخة؟ بتخلع القاروط كفّ، وترفش ببطنو، وتبصق بوشو.. وتقللو: هاي هيه الليخة».. والله ورجع الدقر بعد ساعتين.. قلنالو: «ها؟ شو صار معك؟» قال: «قتللو مثل ما قتلتي.. صفت

مبارك سلفاً! سيادة الرقيب!



◀ محمد عصام زغلول

لم تضع سدًى جهود الرقيب خلال العقود الماضية، فيقظته وتنبّه لكل عمل فني أو أدبي أو «سياسي» واشتغاله «بالقصص» و«التنوفة» و«الترقيع» أعلى مكانته عند صانعيه، وزادت صلاحياته ومخصصاته، فالرقيب الأمي الذي لا يكاد يحسن القراءة، طُور وحسّن، وأضيف إليه بجانب المقص «فأرة وشاشة». ليمارس مهامه الجديدة في ملاحقة الأحرار من أبناء هذا الوطن، يتابع كتاباتهم، ويراقب مقالاتهم، ثم يقوم وبالا اعتماد على «زرين» سهلين هما «Select All» و«Delete» بمسح كل ما قد يضر بهذا الوطن الأمن، لأن الرقيب أشد اهتماماً وأكثر علماً وأحد ذكاء من كل كاتب ومؤرخ ومحلل.. يعلم الضر والنافع لأمتنا بخلاف المذكورين، ويقدّر الأمور بما فيها مصلحة البلاد والعباد.

قانون الإعلام الإلكتروني القادم قريباً، قدر أعمال الرقيب السابقة وخدماته فمنحه ترفيعاً.. يستحقه!!.. من رتبة رقيب إلى رتبة رقيب عتيد! وخوّلته التجوال في الشابكة، يحظر ويمنع ويحذف، بالقدر الذي يشاء والترتيب الذي يريد.. حتى يغلق على المثقفين تلك الفسحة التي خلقوها، والمساحة التي أحسوا بذاتهم فيها، وأقلقوا راحة الفاسدين بها، وحتى يقضي على بصيص الأمل الذي بدأ يظهر في أعينهم.

فرحة الرقيب عارمة، وهو يتجهز بكل الأشكال للاحتفال، منتظراً اللحظة الحاسمة، لحظة إقرار القانون.. شاهدته منذ أيام، يبتاع أنواع الحواسيب الحديثة، وضحكة خبيثة تظهر ناييه الحادين! هذا الرقيب الذي تناول الصحف والمجلات، والكتب والدراسات، والآن... المواقع والمدونات، محاولاً تكسير الأزرار والأقلام باحثاً عن وطن صامت! وشعب صامت!.. ينشره أجمل بشري، بأنه لا إن ترتفع إلى رقيب عتيد، بل لو وصل إلى رتبة «منقّر ونفير» لن نفتر، وسنرسل أفكارنا لا بالمقالات و«الإيميلات» بل سنتواصل مع الشعب بالإيماءات والإيحاءات، وستبقى.. سيادة الرقيب.. ومقصك ووسائلك.. قاصراً عن إضعاف عزائمتنا، لأننا أهل الحق والثبات، وأنت من الجهلة الأقلين!!

ولأن الشعب بمفكره لن يظل «صامت»!!..

essamaldean@yahoo.com

بين قوسين



«ويكيليكس»

◀ خليل صويلح

كانت وكالات المخابرات العالمية تكشف عن وثائقها السرية بعد مرور خمسة وعشرين عاماً، وأحياناً بعد خمسين عاماً، على وقائع وحوادث مؤثرة. اليوم بفضل مواقع الإنترنت وعدسات الديجيتال المتطورة وشاشات الهواتف النقالة، ومراسلي المحطات الفضائية، والهاكرز، أو قراصنة الانترنت، باتت أي وثيقة سرية في متناول الجميع، لحظة حدوث الفضيحة، أو بعد وقوعها بقليل. هذا تطور مهم في فضح الانتهاكات التي تقع على أفراد أو جماعات، في أي مكان من العالم، ولكن ما أثاره موقع «ويكيليكس» فاق كل التوقعات، إذ وصل عدد الوثائق التي كشفها مدير الموقع جوليآن أسانج نحو ٤٠٠ ألف وثيقة عن انتهاكات إنسانية حصلت في عراق ما بعد الاحتلال. رغم ذلك فإن توقيت نشر هذه الوثائق يبدو مربياً، إذ أتى مع سحب الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، ما يبدو وكأنه فضيحة للجمهوريين في عهد بوش الأفل، لمصلحة الديمقراطيين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سنستغرب حالة الذهول التي أصابت محللين سياسيين من هول حجم الانتهاك، وكأننا لا نعلم ماذا يجري في العراق من مجازر ومذابح وانتهاكات. لنذكر ما فعله جندي أمريكي في فضح انتهاكات القوات الأمريكية ضد مدنيين عراقيين، حين صور بكاميرته الخاصة حادثة قتل بدم بارد، وقبل ذلك الصور التي تم تهريبها من سجن أبو غريب في تعذيب السجناء والمعتقلين العراقيين. لاشك أن الموت العراقي قد بات مألوفاً، إذ لا بد أن تكحل عينونا المحطات الفضائية يومياً بمجزرة عراقية كنوع من المشهيات الإخبارية قبل الوليمة القادمة في تفاصيل النشرة.

بعيداً عن غموض موقع «ويكيليكس» ومقاصده في توقيت نشر هذه الوثيقة أو تلك، فإن وجود مواقع الكترونية بالجملة تقوم بفضح انتهاكات حقوق الإنسان، في هذا البلد أو ذاك، يبدو أمراً طيباً، ذلك أن ضحايا بالآلاف كانت تدفن بصمت، من دون أن يذكر أحد مأسياها، أو هويتها، أما اليوم فإن هذا البرلمان الشعبي أطاح بمركزية الوكالات الاستخبارية، وأخذ يتلفظ هذه الوثيقة أو تلك، ويضعها في واجهة الحدث، ما يحدث من توضيحات لأجحة أو نقي لصحة وثيقة ما، فإنه لم يعد مفيداً أو مقلعاً للرأي العام، فللفضيحة أرجل، ولنفيها عكاز مكسور!

khalil.s@scs-net.org



المثقف والواقع.. ممنوع ممارسة الوظيفة الاجتماعية

وبقدر ما هي انعكاس لنمط علاقات إنتاجي اقتصادياً واجتماعياً هي أيضاً انعكاس منقلب عليها بمعنى أنه يشكل رفضاً لها لكننا لا نراه ولا نلمحه حتى، بسبب من اضطراب الواقع كعلاقات سائدة ووقوعها في مخاض لم تحسم نتائجها بعد مما جعلنا في كثير من الأحيان نختلف على المصطلحات والمفاهيم كالثقافة والمثقف مثلاً، ومنه بقيت القضايا الأساسية في الحياة بعيدة المتناول وأفرغ المثقف السوري طاقته في الرواية وشعر اليوميات والدراما المسطحة والثرثرة لاحظ الكم الكبير واليومي من الإصدارات وموضوعاتها. بسبب من اليأس والإحباط والشعور بعدم الجدوى لا أرى فرصة للمشاركة.

■ محمد المطرود

تنمية ورؤيا استشرافية، قراءة للفعلين الحاضر والحاضر المقترن بالسين، وهي مشروع حياة تدخل في كل شيء من صناعة الخبز وحتى رسائل الأحياء فيما بينهم، في راهننا هي أمر فائض عن الحاجة، ويمكن الاستغناء عنها لمصلحة ما هو أدنى، وكأن سيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية لم تنتظر إلى الثقافة باعتبارها العصب التغيير، بل رأت في قصورها عن ممارسة دورها مسوغاً لتهميشها، لهذا نشأت العلاقة اللاصحية بين المؤسسة الثقافية (المؤسسة) مجازاً والمثقف الذي تأزم وصار تفكيره يصبق أزمته أكثر من تفكيره بالخروج منها، وبالتالي تصدير (العقدة) جعل المثقف يطارد أوهاماً وضائق عليه فضاؤه ليتغنى بغرفته وأعقاب السجائر أكثر من مناقشة خطط الدولة في التنمية (والتطوير) (والتحديث).

أبداً هي بهذا الشكل ليست دائرة من دوائر المجتمع اتساقاً مع الديني بوصفه لغة حال ومع الاقتصادي كفعالية عظمى، ومع السياسي المحقق للتوازنات بوجود السلطة والقانون والأنظمة والحقوق والواجبات، انتهاءً بمجتمع مدني يفعل جميع هذه العلاقات.

كأن العلاقة المتوجسة بين المثقف ووسطه من سلطة مركزية وأخرى اجتماعية قائمة على الخوف المتبادل، وعلى الذهنية المنومة على الخوف المفترض أكثر منه أمر واقع في ظل انفراجات تتم لكن لا تستثمر وتغفل لمصلحة الهامشي. يمكن النظر في الإجراءات التي تحيل على الثقافة وتكون حاملاً من حوامله البرامج بكليتها كيف يتم تبخيسها، حتى إذا أخذنا بأن الفعل إداري بامتياز وليس نهج الدولة استطعنا القول: منجز معطل وسبقي على الأزمة وعلى تهميش المثقف الذي هو أيضاً رأى في ذلك راحة البال.

■

قيمة بحد ذاته لدى شرائح عديدة أنتجها الوضع الفعلي من البدء لا يمكن تعريف الثقافة دون الواقع ولا معرفة الواقع دون الثقافة، مع أن الثقافة قد تعكس الواقع بشكل خيالي، أو ربما مقلوب، أو حتى خرافي، لا يمكنك أن تقسر الكتابة مثلاً بالالتزام بـ «الواقع»، كل واقع، فيما يتعلق بحياة الناس، كان في أساسه خيالاً، كما أن كل خيال في أساسه واقع، وإلا لكررت البشرية نفسها بلا نهاية في قالب جامد ميت.

في سورية ربما الثقافة تعكس الواقع بشكل «مكسور» أو بشكل «مخنوق»، ما يجري فعلياً هو محاولات لا تنتهي لقولبة الثقافة ضمن رغبات «أصحاب» الدولة، غالباً هذه المحاولات عنوانها العريض «إنا وجدنا أباعنا على هذا»... «أباعنا» هذه تأخذ معاني عديدة..

منذ عقود عديدة، تحديداً منذ بدء «حالة الطوارئ» والأحكام العرفية، المجتمع جرت إقالته قسرياً من وظائفه الأهم.. هناك من أتى ليقول لنا، وما يزال يقول لنا: لا شأن لكم بأي من هذا، أنا أتولى عنكم كل شيء...

هذا يفسر كل تراجع وكل تدهور ابتداء من مستوى الحياة والمعيشة وصولاً إلى انحطاط الذائقة والقيم وتغير الثقافة أنا كمواطن، أو كأي مطلق مواطن، ممنوع قسراً من وظيفتي الاجتماعية، كل مساهمة تأتي كاسرة هذا الحظر مساهمة شجاعة..

■ أنس إسماعيل

صرت أهتم بياس ومثل، فالمسألة الاقتصادية باتت محسومة باتجاه الخصخصة بعد تحميل القطاع العام كل أسباب الفشل تأسيساً على ما فيه من فساد وتخريب وروتين وبيروقراطية وكل أخوات هذه المصطلحات وأمهاها وهذا ما سيزيد الهوة الطبقية في المجتمع، سيزداد الفقراء فقراً وعدداً وهذا هو المهم، وما سينتج عن ذلك من تأثيرات أخلاقية وجنائية مستجدة على مستوى طرح مفاهيم ومعايير منعكسة عن ما تقدم ستؤدي بالضرورة إلى خلخلة الحياة الاجتماعية والحقوقية وهي خطوة إلى الوراء في الحقيقة، إلى ما قبل نشوء وانتشار القطاع العام وإن كانت آنذاك بشكل أولي غير واضح. وعليه يمكن اعتبار اقتصاد المؤسسات الحكومي كما حدث شكل مرحلة معيقة للتطور الاقتصادي بنمط رأسمالي أية إعاقه لتقدم ضروري بغض النظر عن موقفنا منه، إنه خطوة إلى الأمام أنتجت خطوتين إلى الوراء.

هناك علاقة جدلية حتمية وهذا بدوره لكن السؤال هو إلى أي حد تحقق هذه الجدلية تراكمها فعلياً يؤسس لتحولات نوعية في بنية الحياة الاجتماعية في الواقع المعاش، إن الثقافة

● إلى أي أحد تهتم بما يجري من تحولات اقتصادية واجتماعية في سورية؟ وما أثر هذه التحولات على حياة الناس عامة؟

● هل ترى أن هناك علاقة جدلية بين الواقع والثقافة حقاً؟ ومن ثم هل ترى أن المثقف السوري يهتم بالقضايا الجوهرية في بلده، أم يكتفي بالملامسات الجوهرية؟ ولم؟

● هل تشارك، كمواطن، في الحياة العامة مطلبياً وحقوقياً؟

■ حازم العظمة

أهتم جيداً، أعني لا يمكن أن تكون مطلق إنسان أو مواطن إن لم تر ما يحدث حولك، ما قلت إنه: «تحولات اقتصادية اجتماعية» لا بد استعرت من عنوان فضفاض ما، ساخراً ربما، ما أراه فعلاً لا يحتاج في وصفه إلى جملة طويلة كهذه، قد أسميه باختصار: نكوصاً أو نكسة.. أعني التقهقر الثابت إلى الوراء، هكذا تجد أن الدخل الفعلي للمواطنين - باستثناء أقلية عظيمة الثراء - ينكمش ويضمّر، والحياة تغدو أصعب وأشعب، هناك ارتداد إلى ما هو قبلي وقبل مدني وقبل ريفي (لأن الأرياف أيضاً كان لها نسج اجتماعي يحمي من الظلم، وينبذ الزعران والبلطجية).. أعني كان ثمة قيم اجتماعية تسمح للحياة أن يكون لها انسجام ما، وهذه القيم ليست بالضرورة رجعية، قيم المجتمع، على تواضعها، استبدلت بسعار الإثراء السريع وحمى التظاهر الفارغ، ثم ما يتبع ذلك وما يتضمنه من إعجاب وتبجيل لأشياء كانت ساقطة.. كقياس الناس بمدى نفوذهم (قوتهم)، كالكسوت على استخدام القوة الفاشمة، كاستخدام القوة الفاشمة بدلاً من العقل والحكمة، احترام العمل استبدل باحترام الثروة و«الصلوات» و«القرابات»، وحتى للصوصية، القيم الريفية والمدنية- استبدلت بعصبية شبه قبلية وأصبح العنف

مثقف.. واقعي جداً

◀ جهاد أسعد محمد

كتب وهو طالب في الأول الثانوي أول نص يثبت قدرته على الإنشاء، وقد تضمن نصه البكر هذا الذي جاء على شكل تقرير من النوع الطوارثي، التفاصيل الكاملة لجلسة عابرة لزملائه في الصف نحت دون عمد للسخرية من الحكومة.. وكان من نتيجة إبداعه المراهف أن سيق الزملاء الساخرون من صفوفهم إلى بيت خالتهم، وعادوا منه بعد ثلاثة أيام نصف معتوهين..

لكن حياته الإبداعية الفعلية بدأت بعد حصوله على إجازة في الصحافة، التي نال شرف دراستها لتحقيقه كامل متطلباتها في ذلك الحين بالإضافة لبعض العلامات الداعمة، حيث راح يشتم الأمريكيان والصهاينة والعلماء دون هوادة بقلم حر لاذع، ويمجد المناضلين في جميع الوزارات والإدارات و(الفروع)، ويحيي الأبطال المخططين والمنفذين في قطاعات

الاقتصاد والخدمات والإعلام والثقافة والقضاء ومجلس الشعب والإدارة المحلية...، ويفضح لصوص المنازل، ومشردي الشوارع، ومسرربي أبناءهم من المدارس، والنشأين في الطرقات، وزعران أبواب المدارس، ومعادي التقدم والاشتراكية، والحشاشين في الأحياء الشعبية، وحافري الآبار في الأرياف دون رخص نظامية، والمهريين على البغال في الجبال والأودية... حتى علا شأنه، وزاد وزنه، وتهدل كرشه، وغارت رقبته في جسده، ومع هبوب عواصف التغيير، تب قلمه من كثرة النضال في مهنة المتاعب، فانزوى في شقته الفاخرة في مشروع دمر التي حصل عليها بقرع جيبته.. ولم يعد أحد يسمع عنه شيئاً..

مؤخراً، ظهر مبدعنا الواقعي في مقاهي المثقفين، منظرًا بشجاعته المعهودة للبراليين الجدد، ورجال الأعمال الذين تربطه علاقة وثيقة مع آبائهم الثوريين القدامى.. وهو يخطط الآن أن يعود عن الاعتزال، فالنضال لا يحتمل التواني..

■ mjihad@kassioun.org



«تعب المشوار»: الحياة بما لها وما عليها

◀ عتاب لباد

بدأ المخرج سيف الدين سبيعي عمليات تصوير مسلسل «تعب المشوار» الذي ألفه فادي قوشقجي.. يتناول المسلسل حالة تراخي العلاقات المعاصرة بين أفراد مجتمع ينهكه ما تراكم على كاهله من نكسات ونكبات وهزائم، فصار يفترق إلى حلم واضح، وتراجعت آماله من أحلام كبرى إلى أمور صغرى سبق أن أهملها من أجل أحلامه الكبرى، وهو لم يحقق لا هذه ولا تلك، وانتهى الأمر بشبابه إلى الابتعاد عن الشأن العام والانخراط، مع كثير من التساؤلات والشك حول جدوى ما يفعلون.

يتحدث المسلسل عن شبكة واسعة جداً من العلاقات الاجتماعية، من خلال شخصيات من أجيال متعددة، تختلف نوعية أحلامها وتطلعاتها في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والصراعات التي تخوضها هذه الشخصيات في كفاحها من أجل إثبات الوجود، والإنجاز، والكرامة، والاستقرار النفسي والعاطفي.. فيما هي ما زالت في معظمها تعتبر نفسها بمنافسة كل أمور هذا العالم.

«قاسيون» زارت موقع التصوير والتقت المخرج سبيعي الذي قال: «أحب هذا النوع من الدراما لأنه لا يقدم ميلودراما لمجرد الميلودراما، بل يقدم الحياة بما لها وما عليها، وهو يقدم الشخصيات ويضعها أمام مفترق طرق ضمن حبكة درامية ممتعة»، وأضاف: «سلاحظ الجمهور الاختلاف في الطرح عند مشاهدة العمل». أما الفنان باسل خياط فتحدث عن شخصية الدكتور كمال قائلاً: «شخصيتي هي شخصية دكتور علوم الفيزياء، متزوج من طبيبة أسنان، الشخصية سلبية جداً، وعادة عندما أقدم شخصية سلبية أبحث عن مبرراتها، ولكن لم أجد المبرر لسلبية كمال، وما أزال في حالة بحث متواصلة».

يشارك في العمل نخبة من نجوم الدراما السورية: عباس النوري، كاريس بشار، باسل خياط، جيني إسبر، نجاح سفكوني، قيس الشيخ نجيب، ندين تحسين بيك..